

مجموعة

نظام الجمع الأعلى

وقانوني أصول المحاكمات والأحوال الشخصية

للطائفة الإنجيلية

في
سوريا ولبنان

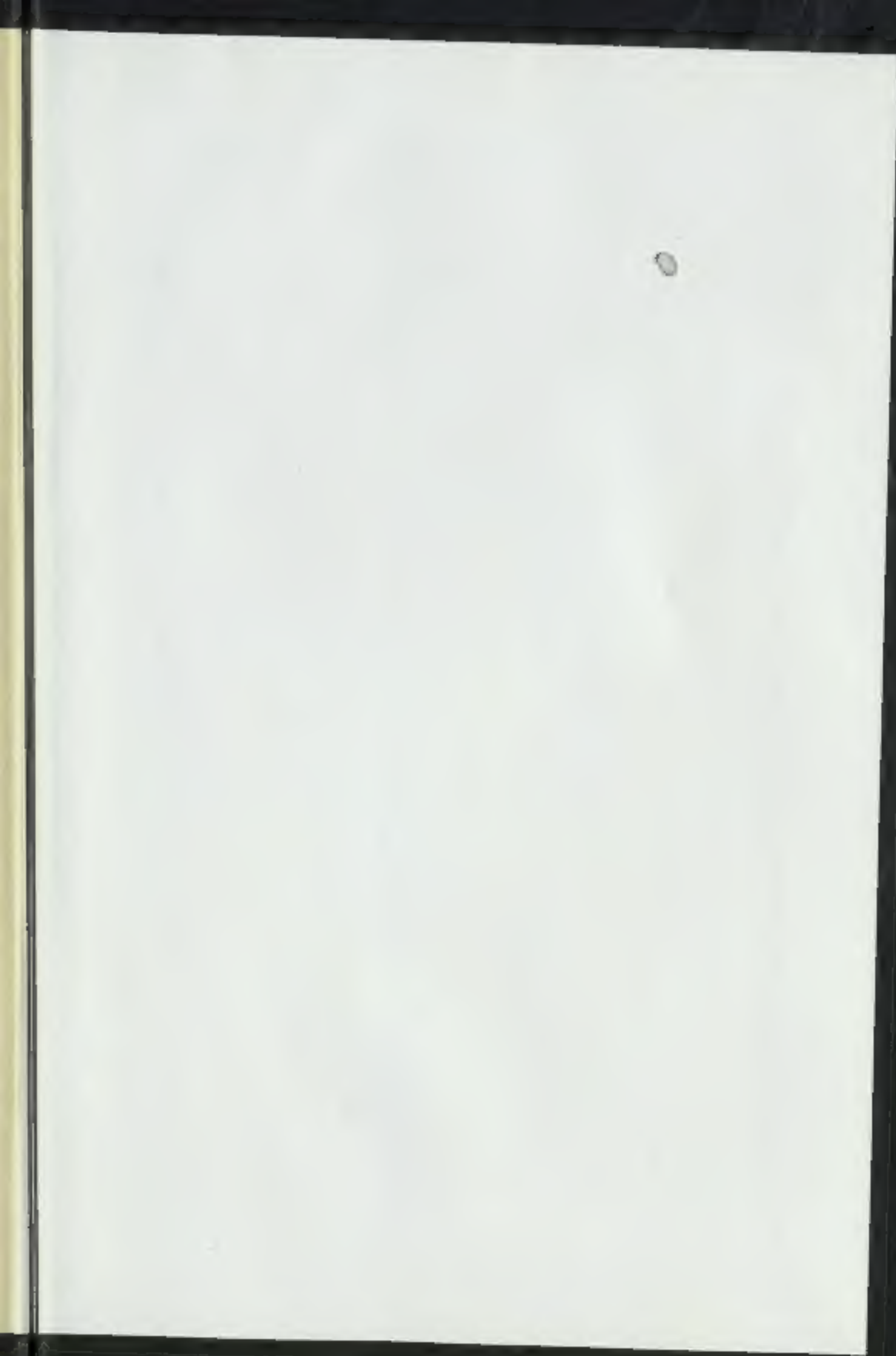
RUE LIBRARY

American University of Beirut
University Libraries



Donated by
Dr. Samir Saleeby

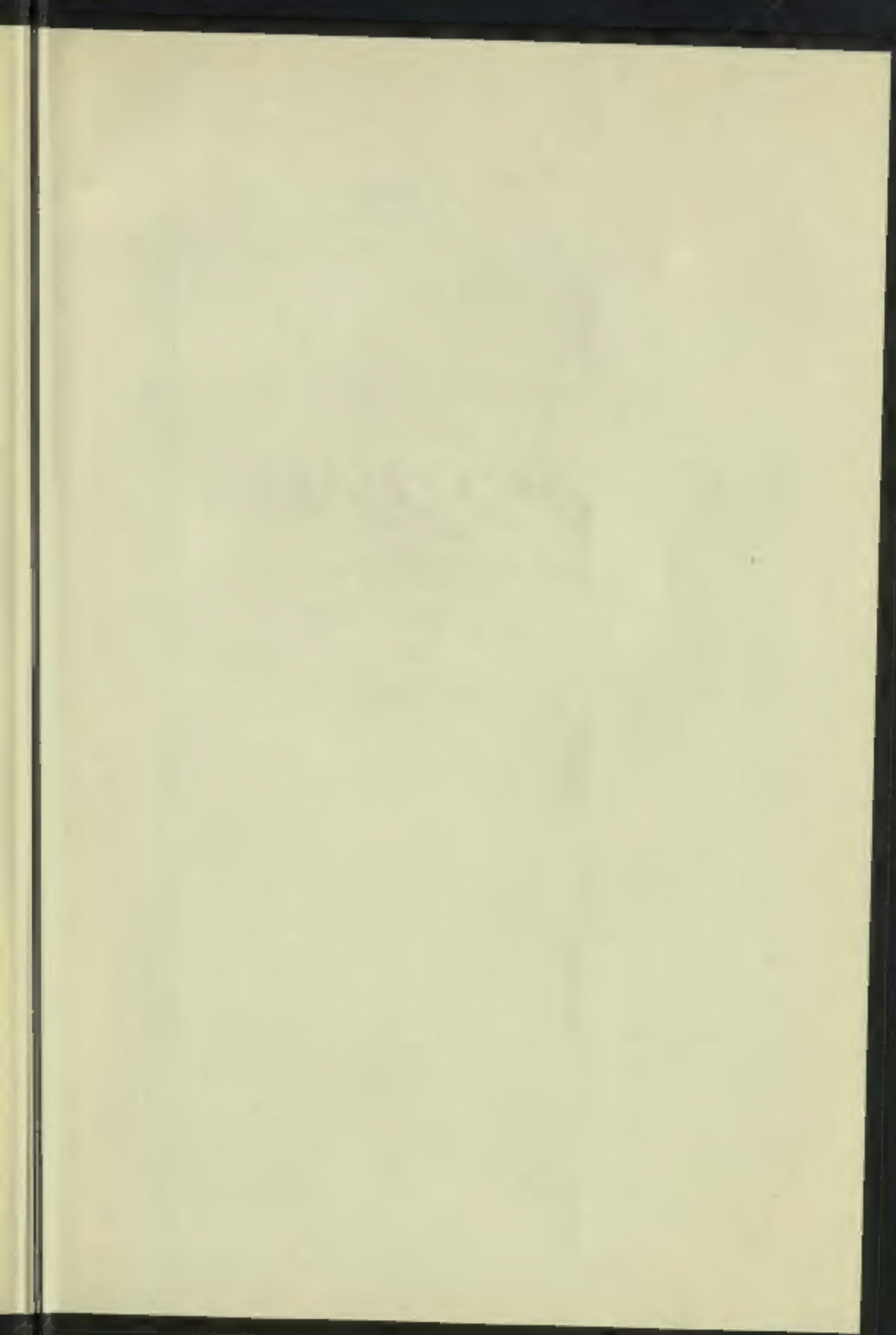
ASLE LIBRARY



فؤادي
1960

CA
262.984
M233mA
C.2

مجموعة
نظام المجمع الأعلى
وقانوني أصول المحاكمات والأحوال الشخصية
للطائفة الإنجيلية
في
سوريا ولبنان



مقدمة

كل من ينصّح ترويج الكنيسة الانجيلية ويتبنّى في جوهر رسالتها ، يرى أنّ أبرز ما فيها التّركة الى الحرية في التفكير الروحي ، والتّمسك بجوهر دين المسيح دون التّعرض .

ولما كانت هذه الكنيسة لا تفرض على ابنائها وبناتها اتّباع طقس معين في عبادتهم ، ولا تقيدهم ببراسم كنسية محدودة ، كان من الطبيعي ان ترى هؤلاء قد تكتلوا فرقا مختلفة . لكل فرقة منها طريقها في التّظيم الكنسي للعبادة والخدمة

غير ان هذا التّكلّل الظاهر في طريقة تأدية الرسالة لم يثر على هذه الفرق في عقيدتها الاساسية وهدفها الاسمي ، بل علّة كان من اهم الاسباب في جلاء تلك العقيدة وتحديد ذلك الهدف

وابتداء لهذه الحقيقة ، ورغبة في تعزيز الرسالة الانجيلية الواحدة في سوريا ولبنان ، رأى القيسون على الفرق الانجيلية المختلفة في هاتين الجمهوريتين ان يشتركوا في درس امكانيات توحيد جهود هذه الفرق في شؤونها العامة . فعقدوا اجتماعاً في اواسط خريف سنة ١٩٣٧ برئاسة الطّيب الذّكر القس مفيد عبد الكريم ودرسوا الامكانيات درساً دقيقاً كانت نتيجته تشكيل مجمع سيني

المجمع الاعلى للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان

وحوّل لصلاحية سن القوانين المتعلّقة بابنا . وبنات الطائفة الانجيلية الشخصية ، وتشكيل المحاكم المذهبية ، والفصل في سائر امور الطائفة الانجيلية المشتركة في هاتين الجمهوريتين .

وقد قام هذا المجمع منذ تأسيسه بما عهد اليه افضل قيام . فوضع له نظاماً اساسياً ، وسنّ للطائفة قانوناً للاحوال الشخصية ، وقانوناً آخر لاصول المحاكمات المذهبية ، وتمهّد الجهود المبذولة لتعزيز الطائفة في الجمهوريتين السورية واللبنانية . فبجاءت مساعيه هذه

بنتائج سارة ومحسوسة، منها ان حقوق الطائفة التاريخية قد ضمت، ومصالح ايمانها وبنائها
بما يتعلق باحوالهم الشخصية قد تأمنت . هذا من الجهة الزمنية . اما ثمة جهود المجمع
الروحية فبالنظر لكونها معضوية لا يمكن ان تحدّد ولكنها كثيرة تتزايد مع
مرور الاعوام

ولنا وطيد الامل ان هذا التقام الذي اوجده المجمع الاعلى بين الفرق الانجيلية
في بلادنا سيكون انقوذاً لتقامم اعم بين سائر الطوائف المسيحية، مبني على اقوى
الأسس واثبتاً على صخرة الايمان الحي التي وعد السيد له المجد ان يبني عليها كنيسة .
وقد رأى المجمع مؤخراً ان تحرير نظامه وقانوني اصول المحاكمات والاحوال الشخصية
قد اصبح ضرورياً بالنظر لما طرأ من التغيير في الانظمة والقوانين المدنية في السنين
الاخيرة، ومراعاة لموجبات احوال الطائفة الحاضرة . فاعاد التدقيق في نظامه والقانونين
المذكورين، ووضع لهذا النظام وهذين القانونين النصوص المثبتة في هذه المجموعة،
وابرمها بالطريقة القانونية، فاصبحت مرمية الاجراء من تاريخ ابرامها - اي من الرابع
والعشرين من شهر آب سنة ١٩٢٩

والمجمع يرجو ان يكون بعله هذا قد قام بواجبه المقدس . الهتتا الله الى كل
ما يؤول الى تمجيد اسمه وكسر رسالة محبته في بلادنا العزيزة

يدوث في اول كانون الاول سنة ١٩٢٩

رئيس المجمع الاعلى
للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان

القيس
فريد عولا

نظام
المجمع الأعلى للطائفة الإنجيلية
في
سوريا ولبنان

الفصل الاول

تحديد معاني الكلمات الواردة في هذا النظام

المادة - ١

(١) يُقصد بكلمة « مجمع » حيثما ترد في هذا النظام « المجمع الاعلى للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان »

(ب) يُقصد بكلمة « طائفة » حيثما ترد في هذا النظام « الطائفة الانجيلية (وهي الطائفة المعروفة ايضاً بالطائفة البروتستانتية) في سوريا ولبنان المتمثلة في المجمع » ما لم يُحدد غير ذلك

(ج) يُقصد بكلمة « ابرشية » حيثما ترد في هذا النظام « كل ابرشية من ابرشيات الكنيسة الميثيقية الانجيلية في سوريا ولبنان ، وكل جماعة اخرى من جماعات الطائفة الانجيلية في هاتين الجمهوريتين »

(د) يُقصد بكلمة « عضو » حيثما ترد في هذا النظام « عضو المجمع المنتخب قانونياً الذي يصدق المجمع صفة انتخابه » ما لم يُحدد غير ذلك

(هـ) يُقصد بكلمتي « فرق انجيلية » حيثما تردان في هذا النظام « الابشيات المتمثلة في المجمع » ما لم يُحدد غير ذلك

(و) يقصد بكلمتي « لجنة تنفيذية » حيثما تردان في هذا النظام « لجنة المجمع التنفيذية »

(ز) يُقصد بكلمتي « قس مرخص » حيثما تردان في هذا النظام « القس المرسوم الذي تحول له الفرقة الانجيلية التي يتسبب اليها صلاحية اجرا. المراسم الكنسية كالعمودية والزواج والحطية . »

الفصل الثاني

في اسم المجمع وغايته وصلاحياته وواجباته

المادة ٢

اسم المجمع

يُسَمَّى المجمع « المجمع الأعلى للخدمة الانجيلية في سوريا ولسان »

المادة ٣

غاية المجمع

غاية المجمع ان يكون واسطة لجمع جهود الطائفة في كل ما يتعلق بشؤونها العامة، ومرجعها الاعلى في جميع امورها الزمنية المصيرية، واسموال انسانها وبناتها اشخصية، التي يُوجع فيها الى السلطات المذهبية

لمادة ٤

صلاحيات المجمع وواجباته

- (١) المحافظة على وحدة الطائفة وحقوقها والعمل على تعزيز مقامها
- (ب) العمل في جميع ما يمكن ان يحدث من الاختلافات والمنازعات بين الفرق الانجيلية في الامور التي تتعلق باعداد الدبية
- (ج) درس التقارير التي تُرفع اليه (الى المجمع) من الفرق الانجيلية، وتقديم الملاحظات والنصائح والمساعدات الممكنة الى تلك الفرق في كل ما يؤول الى حيد تلك الفرق وغير الطائفة عموماً . ولا يتدخل المجمع في ادارة الفرق الانجيلية إلا على سبيل النصيح

(د) تدبير اموال الطائفة اموقوفة - المنقولة والثابتة - حيثما يكون - تدبير هذه الاوقاف عائد الى (الى الجمع) بموجب قانون الاحوال الشخصية للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان ، ويوجب الانظمة والقوانين مدنية امرعية الاحراء ، وتبوي ادارة مؤنات الطائفة الخيرية والتهديبية العامة التي لا تخص فرقة او فرقا معينة من الفرق الانجيلية

(هـ) الترخيص عند التزوم لفرقة انجيلية او متعدد من الفرق الانجيلية المتعددة بتشكيل محكمة مدنية تدانية بموجب قانوني اصول المحاكمات والاحوال الشخصية المعمول بها في الطائفة

(و) تشكيل محكمة مدنية استئنافية واحدة او - اذا اوجت ذلك الانظمة والقوانين لمدية - محكمتين مدهيتين استئنافيتين بعض و فصلان في دعوى الاحوال الشخصية التي ترفع ليها او اليها من بحكم الطائفة المدهية الابتدائية ، وترقب او تراقبان محكمة الطائفة امدية ، لا تدنية لتأمين صحة تشكيل هذه المحاكم وانتظام سير الاحمال فيها

(ز) النظر في فلسات التي ترفع اليه (الى الجمع) من الابرشيات التي ترفع ان تمثل في الجمع ، وقبول تلك الطلبات او رفضها

(ح) تمثيل العامة لدى حكومتهم الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية في سائر الامور المتعلقة بحقوق الطائفة وصلاحياتها العامة ، وتصديق الشهادات والتصاريح المتعلقة بحقوق الفرق الانجيلية وصلاحياتها ، واخر . المعاملات اللازمة للحصول على تصديق الحكومة على تشكيل محاكم الطائفة امدية واخرات تلك محاكم والاحكام الصادرة منها بموجب لقوانين امرعية الاحراء .

(ط) منحور هذا النظام ونحوه قانوني اصول المحاكمات والاحوال الشخصية للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان وفقاً لتصوص ذينك القانونين

الفصل الثالث

في هوية الجماعات التي يحق لها ان تختل في المجمع
وشروط التمثيل وطريقة تقريره

المادة ٥

هوية الجماعات التي يحق لها ان تختل في المجمع

يجب مدني شكل ابرشية اذا قامت بالشروط المحددة في هذا الفصل من هذا
النظام المختل في المجمع الاعلى

المادة ٦

شروط التمثيل في المجمع وطريقة تقريره

يشترط على كل ابرشية ترشح المختل في المجمع ما يأتي :

(١) ان تكون قائمة للديانة الانجيلية العامة ، ومعترف بها من مجموع الكنائس
الانجيلية في سوريا وسن

(ب) ان عين التقيّد بهذا النظام وبمعاوي اصول المحاكمات والاحوال الشخصية
المعترف بها في لخدمة في كل شيء ، ما عدا الامور التي تخلف عقائدها الدينية ،
ان واحد في دينك القانوني ما يقرر المجمع مخالفة عقائدها الدينية ويعملها
من التقيّد بها

(ج) ان تطلب التمثيل في المجمع مكتب موجه الى المجمع وموقع من رئيسها
المعترف به او من الفرد لتتوي او هيئة المتولية شؤونها بموجب شرطها الداخلي ،
وتصرح في ذلك ان كتاب بقولها هذا النظام وقانوني اصول المحاكمات
والاحوال الشخصية وفقاً للحد (ب) من هذه المادة من هذا النظام

الفصل الرابع

في عدد اعضاء المجمع وطريقة انتخابهم ومؤهلاتهم
ومدة دوام خدمتهم وفصلهم وانتخاب من يخلفهم

المادة ٧

عدد اعضاء المجمع

يُشكّر المجمع من ممثلي اثنين من كل جماعة الخيرية في سوريا ولبنان تطلب ان
يمثل في المجمع ومصادق للمجمع باكثرية اصوات ثلثي اعضائه على الاقل على تمثيلها على
انه يجوز ان يكون لاية جماعة من هذه الجماعات اكثر من ممثل اذا عُلست ذلك
ورأى المجمع توافق ثلثي اعضائه على الاقل سبباً موحداً لقبول منسب ففله

المادة ٨

مؤهلات الاعضاء

يشترط في انتخاب العضو ان يكون قد اتم السنة الثلاثين من العمر وان يكون
مشهوراً له بالتقوى وحسن السيرة

المادة ٩

مدة دوام خدمة الاعضاء

تدوم مدة خدمة العضو في المجمع (١٠) ايام حياً ومستكملاً مؤهلات العضو) اي ان
يطلب المرحع ان يمتحنه استبداله بعمو آخر، ويقرر المجمع قبول ذلك الطلب،
او الى ان يستقيل او يفصل

المادة ١٠

فصل الاعضاء

يجب للجمعية بقرار 'يجمع عليه ثلث اعضاءه على الاقل ان يفصل في عضويته و
منه ما يخالف روح المجمع او لا يتفق مع غاية المجمع

المادة ١١

انتخاب خلف المصو الثري او المستقل المفضل

اذا توفي احد الاعضاء او استعفى او فصل عن العضوية وجب على اهل سر
المجمع ان يعين دوماً للمجمع وفي خلال شهر واحد بعد الوفاة او الاستقالة و الفصل
من المجمع الذي يكون قد انتخب له استوفى او المستقل او المفضل ان يعين
خلفاً لذلك العضو

الفصل الخامس

في موضوعي المجمع و طريقة اتجاذه و مدة دوام

خدماتهم و صلاحياتهم و واجباتهم

المادة ١٢

موظفو المجمع

تجتمع رئيس و نائب رئيس و أمين سر و أمين صندوق و مدون محضر و مستشار
بالاقتراع السري و مدة خدمة الموظف ربع سنوات ، ما لم يكن مستقلاً و حسب
المادة ١١ من هذا النظام حيث يطبق نص المادة ١٢ المذكورة

المادة ١٣

النائب خلف الموطن المنزلي او المصنوع او المنزلي

د تولى احد موقعي الجمع او استعمال او فصل واستندل بمقتضى آخر مطلب
مرجع الذي استعمله ويتصدق الجمع قبل ان تنتهي مدة خدمته في الجمع يتعجب
لجمع من يجب موطن موطنى و المستقلين او المصنوع او المستندل للخدمة السابقة
من خدمة حيث موطن ، وعقب على أمين سر الجمع ان يدعو الجمع الى انتخاب
خلف الموطن استوفى او استعمل او نفقوس او المستندل في حلال شهر واحد بعد
حاز الوصيفة التي يجب انشاء

المادة ١٤

ملاحظات موطنى الجمع وواجباتهم

- لوجبي الجمع من اصلاحات وعيهم من الواجبات ما يأتي :-
- (أ) رئيس يعتبر مثل الصانع بالنيابة عن الجمع لدى السلطات ومراجع الرمية ،
ورسطة الموصلة من الصانع ودرست السلطات والمراجع في كل ما يتعلق
بشؤون الصانع العامة وشؤون الميراث (الحجبة الحصة عند الاقتضاء ،
وحك بكونه من قس الخليل مرتجداً ، وعليه القيم تأتي
من الواجبات :-
 - (١) ان يمثل الجمع تشيلاً مطلقاً على روح الجمع وعاداته ، وان ينفذ
قرارات الجمع وقرارات لجنة الصيغة
 - (ب) ان يبيع الجمع واللجنة التنفيذية كل ما يرد اليه او يطلع عليه
نا هو من مستغنيا
 - (ج) ان يوقع بخبرات الجمع او يحميه بالاشتراك مع أمين سر الجمع
 - (د) ان يترأس حسابات الجمع وحللت اللجنة التنفيذية القانوية
 - (هـ) ان يترأس محكمة الطائفة المذهبية الاستثنائية الأ في الحالات

التي لا يجوز له فيها ذلك بموجب اصول المحاكمات المعمول
به في الطائفة

٢ نائب الرئيس يقوم مقام الرئيس في حال غياب الرئيس

٣ أمين السر يترأس محضر جلسات المجمع وحسابات اللجنة التنفيذية ، ويسجل
تلك المحاضر في سجل محضر جلسات المجمع الخاص بعد تصديقها
بالتصديقة المخصوص عليها في بي من هذه المادة ، ويعطى
او اتي المجمع الرسمية وسجلاته وحتمه اوصحي سدي لابتسمه
الا ، مصادقه رئيس المجمع ، ويسكون مسؤولا عن مراسلات مجمع
الرسمية جميعها

٤ أمين الصندوق يحفظ موال المجمع ويصطقيده ، ويقص امور المجمع ويصرف
منها بموجب قرارات المجمع وقرارات اللجنة التنفيذية ، ويعطي
حسابا حطيا مفصلا عن امور المجمع في كل حسنة من حسابات
المجمع او جلسات اللجنة التنفيذية القانونية

٥ مدون المحاضر يدون محاضر جلسات المجمع وحسابات اللجنة التنفيذية ، و
يعبر عنه في كل حسنة من جلسات المجمع او جلسات اللجنة
التنفيذية بمحضر تلك الحسنة ، وبعد مصادقة الهيئة الملتزمة في تلك
الحسنة على مضمون ذلك المحضر يسلحه الى امين السر الذي يعطيه
ويدوره في سجل محاضر المجمع بعد قرائته علنا لتلك الهيئة عليها
في اول حصة قاموية تالية من حساباتها وتصديقه من تلك الهيئة

المادة ١٥

الترتيب الذي يحسن اباعه في انتخاب الرئيس وامين السر

اذا انتخب رئيس المجمع من الاعضاء القاعدين في الجمهورية السورية فيحسن

حينئذ ان ينتخب نائب رئيس المجمع من الاعضاء القاطنين في الجمهورية اللبنانية والعكس بالعكس. وينتخب ان ينتخب رئيس المجمع وامين سر المجمع من الاعضاء القاطنين في مدينة واحدة

المادة ١٦

الناية المحددة عن الرئيس

يحق لرئيس المجمع ان ينيب عنه من يشاء من الاعضاء او رؤساء الفرق الاخوية ليوم بواحد مائة من واجبات رئيس المجمع في اية مدرسة او قرية من مدن او قرى سوريا ولبنان، ما عدا المدينة التي يقصدها نائب رئيس المجمع، حيث يكون نائب رئيس المجمع وحده حق النيابة عن الرئيس

المادة ١٧

مكافأة موظفي المجمع

خدمة موظفي مجمع محمية اي ان موظفي المجمع لا يتفصون مكافأة مادية على خدماتهم في مجمع غير ان المجمع مكلف ان يقوم بتفقات التي يتفقها موظفو المجمع بقراراته او بمرارت اللجنة التنفيذية

المادة ١٨

التعاقب من يوم خدمات خاصة في سبيل تخفيف غابة المجمع

علاوة على موظفي المجمع المذكورين في هذا الفصل من هذا النظام يحق للمجمع ان ينتخب من يشاء من اعضائه او سواهم للقيام بخدمة او خدمات معينة في سبيل تحقيق عام المجمع، محانية او مأجورة

الفصل السادس

في خاتمة الجمع

المادة ١٩

اللجنة التنفيذية وطريقة اختيارها وصورة دوام انفرادية فيها

يتتبع المجمع ثلاثة من اعضاءه من غير موظفي المجمع يشكلون مع موظفي المجمع اللجنة التنفيذية ، وتدمج خدمة اعضاء في هذه اللجنة اربع سنوات

المادة ٢٠

انتخاب من يلف عضو اللجنة التنفيذية المتولي او المستقيل

او المصقول او المستقيل

دا تومي احد اعضاء اللجنة التنفيذية او استقال او فسد او سبيل بغير آخر في المجمع ، يملك المرحله الذي يتبعه عضوا في المجمع وتصديق المجمع ينتخب المجمع من اعضاءه من يملك عضو للجنة التنفيذية المتولي او المستقيل او المصقول او مسدول لمدة دافيه من خدمة دلت اعضاء في اللجنة التنفيذية

المادة ٢١

صلاحيات اللجنة التنفيذية وواجباتها

تتولى اللجنة التنفيذية تدبير جميع اشغال المجمع بين جلسات المجمع القانونية ، وتقرر وتنفذ كل ما للمجمع ان يقرره او يصادق عليه ، ما عدا ما ينص هذا النظام على وجوب تقرر كيفية تنفيذه في جلسة قانونية من جلسات المجمع ، او ما يكون تنفيذه من صلاحية المجمع بحدوده ، او من صلاحية رئيس المجمع منعزداً

المادة ٢٢

موظفو اللجنة التشريعية

موظفو المجمع هم أيضاً موظفو اللجنة التنفيذية ، وهم من الصلاحيات وعليهم من الواجبات في اللجنة ما لهم وعليهم في المجمع من الصلاحيات والواجبات

المادة ٢٣

طراز المجمع الخاص

عند الحاجة يتعقد مجمع حصة او حصة خاصة بغيره بغيره من الاعضاء معينة للمجمع او الضامة على ان الصلاحيات والواجبات تحت لائحة او اللوائح الخاصة بكون محدودة ، لا يتحدد عدد اعضاءه ، ولا يمكن ان يحدف منها من الصلاحيات والواجبات بمرار المجمع ، وسكون مقده بصفة المجمع ودراسات اصول المحاكمات والاحوال الشخصية المعمول بها في شأنه

الفصل السابع

في حسابات مجمع وحسابات اللجنة التنفيذية

المادة ٢٤

بيان المجمع القانوني الدوري

يعقد المجمع حصة قانونية دورية في خلال شهر ايلول من كل سنة في الوقت والمكان اللذين يبينهما رئيس المجمع ، وعلى امين سر المجمع ان يبيع الاعضاء خطأ الدعوة الى حصة دورية لتبين الرئيس وقتها ومكان انعقادها قبل ميعاد انعقاد تلك الجلسة بخمسة عشر يوماً على الأقل

المادة ٢٥

جلسات المجمع الإضافية

تعقد المجمع جلسات قنوية غير الجلسات الدورية المنصوص عليها في المادة ٢٤ من هذا النظام كلما قصت حاجة، إما بطلب رئيس المجمع واحد أعضاء اللجنة التنفيذية الآخرين، أو بطلب أي خمسة من الأعضاء، يكتب يوقعه الطالب أو القاصون يحدد الوقت والمكان اللذين يطلب عقد جلسة المجمع الإضافية فيهن، والدية التي يُطلب عقد تلك الجلسة لأجلها، ويُسلم في المجمع بواسطة أمين سر المجمع قبل انعقاد الجلسة التي يُطلب عندها خمسة عشر يوماً على الأقل وعلى أمين سر المجمع أن يرسل دعوة خطية إلى أعضاء الجلسة مطلوب عددها ثوب هذه المادة من هذا النظم في خلال خمسة أيام بعد سداد هذا النظم

المادة ٢٦

جلسات اللجنة التنفيذية الدورية

تعقد اللجنة التنفيذية جلسات دو يومية خلال شهري كانون الثاني وأذار من كل سنة في الوقت والمكان اللذين يقيهما رئيس المجمع، وعلى أمين سر المجمع أن يبلغ أعضاء اللجنة التنفيذية الدعوة إلى هذه جلسات الدورية خطاً قبل انعقادها عشرة أيام على الأقل

المادة ٢٧

جلسات اللجنة التنفيذية الإضافية

تعقد اللجنة التنفيذية جلسات إضافية بطلب رئيس أو بطلب أي عضو من الرئيس من أعضاء اللجنة التنفيذية كما وحد حاجة لذلك، ويبلغ طلب عقد جلسة اللجنة التنفيذية الإضافية إلى أمين سر المجمع قبل انعقاد مطلوب عددها ثوب هذه المادة

أيام على الأقل ، وعلى أمين سر المجمع أن يرسل دعوة إلى أعضاء الجمعية التأسيسية
المقربون تقديمها بموجب هذه المادة من هذا الميعاد في خلال ثلاثة أيام بعد استلام الطلب

المادة ٢٨

المصالح الثانوية

كل جلسة من جلسات المجمع تضم الحضور من نصف الأعضاء ، وكل جلسة من
جلسات الجمعية التأسيسية تضم أكثر من نصف أعضاء هذه اللجنة بعد قابلية

المادة ٢٩

طريقة تأجيل أعمال المجمع في حال عدم اكتمال المصالح الثانوية

إذا دُعِيَ المجمع إلى جلسة قسرية ولم يلب دعوة لعدم الإقبال لتمام جلسة
قسرية ، يعين رئيس المجمع مكاناً ، ووقتاً ، وحرراً ، لا يبعد أقل من سبعة عشر يوماً ، وأكثر من
شهر واحد عن موعد جلسة التي هي رتباً ، من قدامها ، يمسك الأتد ذكره في هذه
مادة من هذا النظام ، ويدنو من سر المجمع الأعضاء ، أي الاجتماع في الوقت والمكان
بمضي يومين ، رئيس المجمع يحدد بموجب هذه المادة من هذا النظام على ما دعوته من
سر المجمع هذه المذكورة ، حيث يجوز أن يكون مكتوباً ، مضموناً ، وخطاً ، أو إرسال
إلى الأعضاء ، أو دافعاً من موعد جلسة المسمى بها ، أكثر من عشرة أيام على الأقل ، وكل
جلسة مدعى إليها ، يجمع كالأمر بموجب هذه المادة من هذا النظام ، ويحضرها ستة
أعضاء ، على الأقل ، منهم أربعة ، وأكثر من مواعييد المجمع بعد قابلية ، وكان قد
كتب فيها ، استجاب لموجوب المذكور في المادة ٢٦ من هذا النظام

المادة ٣٠

الأكثريّة الثانوية

كل أمر يُطرح على الجمعية للتصويت في جلسة قسرية ، أو ل قبول نصف الأعضاء ،
الخاصة ، وكل أمر يُطرح للتصويت على الجمعية التأسيسية في جلسة قسرية فينبال

قبول اكثر من نصف اعضاء هذه اللجنة الخاصين يصبح نافداً ومفعولاً اذا استوفى الشروط الاخرى المبينة في هذا النظام ، ما عدا الامور التي يوجب هذا النظام تقريرها بأكثرية معينة على هذه الاكثرية التي تراعى احكام هذا النظام المبينة في تقريرها

المادة ٣١

من التصويت والافاق

لكل عضو في جلسات الجمع ولكل عضو من اعضاء اللجنة التنفيذية في جلسات هذه اللجنة القانونية صوت واحد ، ولا يحق لعضو نائب او لعضو من اعضاء اللجنة التنفيذية ان يعطي حق التصويت عساه لسواه من غير اعضاء الجمع او اعضاء اللجنة التنفيذية ، ولكنه يحق للعضو او عضو اللجنة التنفيذية النائب ان يتكلم عنه احدى الاعضاء او اعضاء اللجنة التنفيذية للتصويت في جلسة معينة ، على ان هذه الالانة يجب ان تكون حالية وان يعين فيها الموضوع او المواضيع التي تناوھا .

المادة ٣٢

اقرارات الخلية

كل قرار خطي ينصق على احكام هذا النظام يوقعه ثلث الاعضاء او ثلثا اعضاء اللجنة التنفيذية على الاقل بعد قانونياً كره و كان قد صدر من الجمع او من اللجنة التنفيذية في جلسة قانونية .

الفصل الثامن

في محاكمة الطائفة المذهبية وقانوني اصول المحاكمات
والاحوال لشخصية المعمول بها في الطائفة

المادة ٣٣

محاكمة محاكم الطائفة المذهبية

محاكم الطائفة المذهبية نوعان ابتدائية يختلف عددها باختلاف الحاجة اليها ،
واستثنائية وهي واحدة فقط او اثنتان اذا اوجبت ذلك الانظمة والقوانين المدنية

المادة ٣٤

تشكيل المحاكم المذهبية الابتدائية

اذا رأت فرقة اعيلية او فئة من الفرق الاعيلية تشكيل محكمة مذهبية ابتدائية
وحسب على تلك الفرقة لاجيلية او فئة من الفرق الاعيلية ان تقدم او تمنع ذلك
حظيا بواسطة امين سر المجمع ، ومن اعلى هيئة او هيئة مسؤولة عن تلك الفرقة
الاعيلية ، والفئة من الفرق لاجيلية ، مسببة في ذلك الصواب المنكسر اذ يرد
تشكيل المحكمة المذهبية الابتدائية فيه ، وموضوعة السبب لوجه لتشكيل تلك
المحكمة المذهبية الابتدائية ، واحمد رئيس واعضاء المحكمة المذهبية الاسدائية مسوي
تشكيلها ، فيدرس المجمع ذلك الطلب في جلسة او اكثر من جلساته ، التي يلي وذا
قود قبوه باكثرية ثلثي اصوات الاعضاء على الاقل بصدور وخطة رسمية مختومة بتم
المجمع وموقعة بشوقي رئيس المجمع وامين سر المجمع ، تحوّل الفرقة لاجيلية او
الفئة من الفرق لاجيلية طاعة ، حق تشكيل محكمة مذهبية ابتدائية في المكان
الذي يرأسه وعضوه لرئيس واعضاء المجمعين ، ولا يعترف بجمع بانه محكمة

مذهبية ابتدائية تشكل دون ترخيص المجمع توجب نص هذه المادة من هذا النظم .

المادة ٣٥

تشكيل المحكمة الاستئنافية المدنية

تشكل محكمة الصانعة الاستئنافية المدنية من رئيس ، وهو وحيون رئيس المجمع ، واربعة مستشارين ، احدى وحيون نائب رئيس المجمع ، واستشاريون الثلاثة الباقيون يشعبهم مجمع من اعضائه او سواهم بموافقة ثلثي الاعضاء ، على اقل في جلسة قنوية . وتدوم خدمة مستشار المنتخب في هذه المحكمة او ان يدع المجمع من يحلله في جلسة قنوية بوافقة ثلثي الاعضاء ، على اقل . وان قصرت الاعددة والقوانين المدنية بتشكيل محكمة مذهبية سداقة سبعة سكون تشكيل هذه المحكمة الثانية بموجب قرار المجمع الذي يصدق ثلثة الاعضاء ، على الاقل .

المادة ٣٦

الغائب خلف مستشار المحكمة الاستئنافية

المعني او المتوفى او المذنب او الفصول او المنذر

او توفي احد مستشاري المحكمة المدنية لاسد ودية مستحق او سقال او فصل من عضوية المجمع ، او اسدل فصل مرجع ، في سبعة عضوا في المجمع ، وتصدق المجمع ، بمرجع المجمع حاة في جلسة قنوية بوافقة ثلثي الاعضاء ، على اقل .

المادة ٣٧

تغيير تشكيل المحاكم الابتدائية

كل تغيير في تشكيل اعضاء مذهبية الادنية امر حاسم ، وتوجب هذا النظم . يجب ان يُسمع حاداً في المجمع بمراسلة امين . مجمع ويصدق المجمع او تصدقه

اللجنة التنفيذية ، وكل تغيير من هذا النوع لا بصرفه المجمع او لا تصدقه اللجنة التنفيذية لا يكون قابلاً .

المادة ٣٨

استعمال مصادرة الحكومة على تعيين قضاء وعظام المذهب

لما كانت الاقلية والقوانين المدنية توجب مصادرة الحكومة على تعيين قضاء وحكام لمذهب لكي تصح قرارات واحكام هؤلاء القضاة والحاكمات قاسوية ، كان على المجمع ان يطلع المراجع الحكومية ذات الاختصاص حلاً بواسطة رئيسه وامين سره - عن كل انتخاب او تعيين يحصل في انتخاب رؤساء محاكم طائفة يدهية ، ويستحصل تصديق هذه المراجع حسب الاصول .

المادة ٣٩

القوانين المرجعية الاجراء في الطائفة

في كل ما يتعلق بمحاكم الطائفة يدهية على توجيهه تنطبق بصوص قانوني اصول المحاكمات والاحوال الشخصية للطائفة النحوية المصوب بها في سوريا ولبنان .

المادة ٤٠

مآل الطائفة النحوية

يتوجب المجمع من اعضائه او سواهم ، بواقعة ثلثي اعضائه على الاقل - في جلسة قسرية ، نائباً لحقوقه عن الطائفة بثلث الطائفة بصفة شخص ثالث في المحاكم يدهية النحوية لزوماً عند النظر في حساب رواج المصطفى والمصلحة ، وبعد رفع بصفة شخص ثالث عن حقوق الطائفة العامة في هذه المحاكم عندما يقرر المجمع وحول لمصلحة عنها ، وتندرج مدة خدمة هذا النائب الى ان ينتحب المجمع من يخلقه بصفة ثلثي اعضائه وفي جلسة قاسوية

الفصل التاسع

في طريقي اتصال التجمع واللجنة التنفيذية بفرق الانجبية

المادة ٤١

رؤساء الفرق الانجبية والوكلاء المفوضون باستلام مراسلات

الفرق الانجبية الرسمية

تسعى تشبي او تشلي كل فرقة انجبية ان تملك ويسموا التجمع اسم وسون رئيس الفرقة لانجبية التي تتلوا او يتلوا او اسم الفرقة معوض باستلام مراسلات تش الفرقة ومحة دلم يكن تش الفرقة رئيس معق ، وعلى امين سر التجمع ان يدون اسما ومعلومات رؤساء الفرق لانجبية او الافراد المفوضين باستلام مراسلات الفرق الانجبية السابق ذكرهم في هذه المادة من هذا النظام في سجل محاضر جلسات التجمع وكما يعبر حد رؤساء الفرق لانجبية او احد الافراد المفوضين باستلام مراسلات الفرق لانجبية السابق ذكرهم في هذه المادة من هذا النظام ، وحب على تشبي او تشلي الفرقة التي تمبرونيم ، او الفرد معوض باستلام مراسلاتها ، ان يملك او يسما التجمع بواسطة امين سر التجمع ماهية تشبي ، وحب على امين سر التجمع ان يدون التشبي في سجل محاضر التجمع

المادة ٤٢

طريق اتصال التجمع واللجنة التنفيذية بالفرق الانجبية

يتصل التجمع او تشلي اللعنة التنفيذية بالفرق الانجبية ، بواسطة تشلي الفرق الانجبية ، او بواسطة رؤساء الفرق ، او الافراد المفوضين باستلام مراسلاتها الرسمية المنصوص عليهم في المادة ٤١ من هذا النظام فاما كلن الموضوع الذي يوح

اتصال الجمع أو اللجنة التنفيذية بفرقة أو فرق محلية يتعلق بتجميع تلك الفرقة والفرق المحلية يكون مثلاً أو مشو الفرقة والفرق التي يجب الاتصال بها واسطة الاتصال . وإذا كان الموضوع الذي يوجب اتصال الجمع أو اللجنة التنفيذية بالفرقة أو الفرق المحلية التي يجب الاتصال بها متعلقاً بشئ أو شئين تلك الفرقة أو الفرق المحلية ، يكون رئيس أو رؤساء تلك الفرقة أو الفرق ، أو الفرد أو الأفراد المعروض أو المعروضون بسلام مراسلات تلك الفرقة أو الفرق المحلية الرسمية ، واسطة الاتصال .

الفصل العاشر

في رسم العضوية وإيداعات الجمع الأخرى

المادة ٤٣

رسم العضوية في الجمع

يستوفي الجمع من كل عضو من أعضائه رسم عضوية سنوي ، يقرر الجمع معدده بموافقة ثلثي أعضائه على الأقل .

المادة ٤٤

إيرادات الجمع الإضافية

يجوز للجمع أن يجمع من الفرق المحلية ، أو من أفراد الفرق المحلية أو سرائر ، عائدات و مبيعات غير رسم العضوية منصوص عليه في المادة ٤٣ من هذا النظام ، بشرط في سبيل تحقيق عتبة الجمع المحددة في هذا النظام .

المادة ٤٥

عموم الجمع ما وفاق الطائفة ووقوف الفرق والمؤسسات الانجيلية

والافراد الانجيليين في سوريا وبنان

في كل ما يخص سلامة الجمع ما وفاق الطائفة ، او الاوقاف التي يعود الاستدع
بها اى فرقة او فرق او مؤسسة ومؤسسات او افراد الطائفة ، تصبى موجهات
اموال منطقة ما وفاق الطائفة ووقاف فرق او مؤسسات او افراد الطائفة من قانون
الاحوال الشخصية للطائفة الانجيلية في سوريا وبنان

الفصل الحادي عشر

في تحويل هذا النظام ورامه ونحوه قانوني اصولها كيات

والاحوال الشخصية للطائفة الانجيلية في سوريا ولسان

المادة ٤٦

كيفية تحويل هذا النظام

يحول هذا النظام عند احواله طلب يوقمه عنوان ويقدمه الى اللجنة التنفيذية
بوسطة امين سر الجمع ، مبين فيه السبب الموجب للتحويل ، ومبين فيه كل مادة
يطلب تحويلها ، والصفة التي يقترح تحويل تلك المادة او اموال اليها فتتظر اللجنة
التنفيذية في التحويل المقترح في اول جلسة قانونية تعقدها بعد وصول اطلب اى امين
سر الجمع ، وتدرسه في تلك الجلسة ، واذا اقتضى دوساً اكثر في جلسة او جلسات
يلبى ، واد قررت اللجنة التنفيذية قبول صب التحويل باكثرية ثلثي اعضائها على
الاقل تحيله اى الجمع بواسطة امين سر الجمع ، وينظر فيه الجمع في اول جلسة

يعقدها بعد قوله من اللجنة التنفيذية . فإذا قوره بعد الدرس في جلسة واحدة أو جلسات متتالية توافقية تلتقي أعضائه على الأقل ، يصبح التحريم بالنص الذي بعده المحسم ، مبرماً ومرعياً لأحرار فوراً .

المادة ٤٧

استدراك المحسم في تحويل قانوني أصول المحاكمات والأموال الشخصية

للقائمه الاغلبية في سوريا وإبنائه

يشترك المحسم في تحويل قنوب أصول المحاكمات والأحوال الشخصية للصائفة الاغلبية في سوريا ولبنان بكيفية لمصوص علي في ديبات لدوين

المادة ٤٨

ارام هذا النظام

اصبح هذا النظام مبرماً ومرعياً الاجراء تصديق مجمع قنوب في حسة لمجمع المدققة في مركز مؤتمرات الديية في ضبور الشوز في - ١٠ في ايوم الزام والمشرى من شهر آب سنة (١٩٦٩) الف وتسع مائة وتسع واربعين مسيحية وتصديده أتمل مفعول نظام مجمع الاعلى السابق اعتباراً من تاريخ هذا التصديق .

قانون
أصول المحاكمات
للطائفة الأرمنية
و
شورت ولسان



الباب الاول

في تحديد ما يُقصد بمصر الحكومات الواردة في هذا القانون

وفي شمول هذا القانون

الفصل الاول

في تحديد ما يقصد ببعض الكلمات الواردة في هذا القانون

المادة ١

ما يقصد بالكلمات الآتية :

- (١) يقصد بكلمتي «صناعة بحرية» حيث ترد في هذا القانون «مجموع لدى الانجينة الممثلة قانونيا في المجمع الاعلى للصناعة الانجينية في سوريا ولبنان» (وهي نفس الطائفة معروفة ايضا بصناعة الدروستاتية) ما لم يحدد غير ذلك
- (ب) يقصد بكلمتي «فوق بحرية» حيث ترد في هذا القانون «لبرشات والطائرات الاحيائية في سوريا وليس امثلة في المجمع الاعلى».
- (ج) يقصد بكلمتي «مجمع الاعلى» «المجمع الاعلى للصناعة البحرية في سوريا وسين».
- (د) يقصد بكلمتي «محكمة» حيث ترد في هذا القانون «لمحكمة الاحياء بدمشق» امثلة بموجب احكام هذا القانون «التي قد يوصف بسبب ان المقصود بها بجزء ذلك
- (هـ) «لجان اشراف الدواوين» اورد ذكرها في هذا القانون هي «لجان اشراف ادمية الانجيل» التي كانت تلك صلاحية الفصل في الامور المتعلقة باحوال اشراف الدواوين لادوية الشفعة والتي انتقلت صلاحيتها الى اشراف الادوية ادمية»
- (و) يقصد بكلمتي «حاكم» حيث ترد في هذا القانون «كل رئيس او عضو محكمة»
- (ز) يقصد بكلمتي «موظف بحري» و «حاكم بحري» حيث ترد في هذا القانون «الموظف او حاكم الذي لا يتقاضى على خدمته مرتب ومكافأة اخرى مدنية»
- (ح) يقصد بكلمتي «توقيع» حيث ترد في هذا القانون «الاسم والكتابة»

- مكتوبين بخط الموقع و « ب » (مصلحة) اصم الموقع
- (د) «نقصد بكلمة «شاهد» حيث ترد في هذا القانون «شاهد العدل المتعدي لدى المحاكم المدنية في الجمهوريتين السورية واللبنانية» .
- (ي) «سن» «ارشد» «اصفود» في هذا القانون هو «سن» «ارشد المقرر لدى المحاكم المدنية في الجمهوريتين السورية واللبنانية»
- (ك) «نقصد بكلمة «اجبي» «حيث ترد في هذا القانون» كل من يتسبب الى تلبية عز لتلبية سورية ولبنانية للدية»
- (ل) «حيث تشمل صفة امذكر في هذا القانون يقصد بها المؤقت ايضا ما لم يحدد غير ذلك
- (م) «نقصد بكلمة «قس مرخص» «حيث تميّنان في هذا القانون» «القس الرسوم لدى حقول الفرة لاجنية التي ينسب اليها صلاحية احرا الرسوم الكسنة كالمعدنية والمصلحة وروح»

الفصل الثاني

في شمول احكام هذا القانون

المادة ٢

على من تسري احكام هذا القانون

تسري احكام هذا القانون

(أ) على اسم الضاعة لاجنية او ضيق .

(ب) على اسم الضاعة لاجنية الاجاب الذي يدخل في صلاحية المحاكم الاجنية

المدنية في سوريا ولبنان اعطى واعمل في الأمور المتعلقة بحوائجهم الشخصية

توحيد المادة ٣٢ من هذا القانون

(ج) على الزوج عبء الاعبلي الوطني ، او الزوجة عبء الاعبيلية الوطنية ، اذا كان عقد زواجهما قد تم في الكنيسة الانجيلية .

(د) على الزوج عبء الاعبلي الاحدي ، والزوجة عبء الاعبيلية الاحدية ، اذا كان عقد زواجهما قد تم في الكنيسة الانجيلية ، وكان مطر وفصل الحاكم الانجيلية المذهبية في سوريا وبنان في احوالها الشخصية حاكما بموجب المادة ٣٤ من هذا القانون

(هـ) على المتني والوصي والولي الوصي الاعبلي اذا كان المتني والقاصر والمصحور عليه وطنيا اعجب .

المادة ٣

من هو ايم الطائفة الانجيلية

يُستَبرأ من الطائفة الانجيلية كل مَرُود من اَب اعبلي لم يخرج من قيد نفسه الى طائفة اخرى ويقتل في تلك الطائفة ، وكل من يسكن قد اعتنق مذهب الاعبلي وقبل في عضوية احدى فرق الاعبيلية بعد ابراء المعاملة القابولية . ويُستَبرأ من الطائفة الانجيلية أيضاً كل مَرُود من امرأة اعبيلية غير متزوجة ولم يخرج من قيد نفسه الى طائفة اخرى ويُقتل من تلك الطائفة .

الباب الثاني

في الحاكم

الفصل الاول

في تحديد المحاكم وعددها ودرجاتها ومراكزها

المادة ٤

تدبر المحاكم وعددها

محكمة لطانة لأهمية المدينة هي :-

(أ) المحاكم المذهبية الابتدائية المقررة بين الجمع الاعلى والمشكلة بموجب هذا

القانون ، وعددها يختلف باختلاف الحاجة اليها

(ب) المحكمة مدنية لاستيفاء الوحدة التي شكلها الجمع الاعلى بموجب نظامه

الداخلي وجوبا

(ج) المحكمة المدنية الاستئنافية التي لا تشكل الا بقرار الجمع متى قضت

الانظمة والقوانين المدنية بتشكيلها .

المادة ٥

درجات المحاكم

المحاكم لأهمية المدينة درجات فقط ابتدائية واستئنافية

المادة ٦

مراكز المحاكم

تحدد مراكز المحاكم المدنية الابتدائية بقرار تشكيلها . ولا يحق لمحكمة

مدنية ابتدائية ان تعبر مركزها الا بقرار منها مصدق من امانة المرخص لها

بتشكيل ثلاث محكمة ومن الجمع الاعلى ان المحكمة المدنية (الاستئنافية الواحدة ،

او المحكمتان المذهبيتان الاستئنافية ، ون مركزها ومركزهم بعينه او يعينه الجمع

الاعلى بقرار تشكيلها او تشكيلها

الفصل الثاني

في عمل الحكام - وطريقة انتخابهم وشروطهم - ومدة دوام حاكميتهم وزوالها وانتخاب من يخلفهم وامكان تجديد انتخابهم.

المادة ٧

تشكيل المحاكم الابتدائية

تتألف محكمة مدھية لادنيّة من ثلاثة حكام اصيين واحد من كل من تنتمهم الفرقة الانجليزية ، او اثنان من الفرق الانجليزية المرخص لها بتشكيل تلك المحكمة . ويشترط ان يصدق الانتخاب اعلى هيئة مسؤولة عن تلك الفرقة الانجليزية ، والدة من الفرق الانجليزية ، واعلم لاعلى او مراجع الحكومية ذات الاختصاص في الجمهورية التي يكون مركز تلك المحكمة فيها وبطس من حكام المحكمة مدھية لادنيّة لاصيين حصور جميع حالات تلك المحكمة ، لم يضطرو للتعيب عن مركز تلك المحكمة ، او تصدر اشته كهم بالحكم فيها حسب دتوني اما حاكما المحكمة مدھية لادنيّة مدرسان فاب لا يشترط ان يكون احدهم في تلك المحكمة الا متى استدعا بذلك

المادة ٨

تشكيل المحاكم الاستئنافية او المحكمين الاستئنافيين

تتألف المحكمة مدھية الاستئنافية من رئيس المحجع الاعلى ، ونائب رئيس المحجع الاعلى ، وثلاثة حكام اخرين ينتمهم جميع لاعلى بالطريقة التي يرض عليها نظامه الداخلي - واذا اوجبت الاثثة و هو من ابدية تشكيل محكمة مدھية استئنافية ثانية يصحكون تشكيلها بوجه القرار الذي يصدره المحجع الاعلى .

المادة ٩

تعيب عظام المحكمة المذهبية الابتدائية او تصدر استراكمهم بالحكم

اذا تعيب احد حكام المحكمة المذهبية الابتدائية الاصليين عداً طويلاً او تعدر اشتراكه بالحكم ، يتدبر رئيس تلك المحكمة وامن بنوب مائة احد الحاكمتين المتدبرين ليؤوب عن احكام الاصيل المتعيب او المتعذر اشتراكه بالحكم . وان تعيب حاكم ثان من حكام تلك المحكمة الاصليين او تعدر اشتراكه بالحكم ، يتدبر رئيس تلك المحكمة او ميس بنوب مائة احكام الملازم الآخر ليؤوب عن احكام الاصيل الثاني المتعيب او المتعذر اشتراكه بالحكم . ولا تحبس حصة محكمة المذهبية الابتدائية قسومية ما لم تضم ثلاثة حكام

المادة ١٠

تعيب عظام المحكمة المذهبية الاستئنافية او تصدر استراكمهم بالحكم

اذا تعيب احد حكام المحكمة المذهبية الاستئنافية عداً طويلاً او تعدر اشتراكه بالحكم يتدبر رئيس تلك المحكمة او امن بنوب مائة ، احذر رؤساء المحاكم المذهبية الابتدائية ليؤوب عن احكام المتعيب و المتعذر اشتراكه بالحكم . واد تعيب حاكم ثان من حكام تلك المحكمة عداً طويلاً او تعدر اشتراكه بالحكم يتدبر رئيس تلك المحكمة او امن بنوب مائة رئيساً آخر من رؤساء المحاكم المذهبية الابتدائية ليؤوب عن احكام الثاني المتعيب او المتعذر اشتراكه بالحكم . ولا تحبس جلسة المحكمة المذهبية الاستئنافية قسومية ما لم تضم ثلاثة حكام على الاقل

المادة ١١

تدبر العباب التطويل المنصوص عليه في المادة ٩ والمادة ١٠

من هذا القانون

يعود بتقدير الغياب الصول المنصوص عليه في المادة ٩ والمادة ١٠ من هذا القانون

الى المحكمة المدهية التي يكون المتقرب او لتعذر حضوره بها

المادة ١٢

ملازمة الحاكم المتدرب

انه المتدرب حاكم ينوب نائب غيره ، يجب ان يبقى المتدرب ملازماً للدعوى او الدعاوى المتدرب (احل) ، اي ان يصدر الحكم في تلك الدعوى او الدعاوى ، او اي ان تصدر المحكمة قرارها النهائي في تلك الدعوى او دعاوى

المادة ١٣

مؤهلات الحاكم

يشترط في انتخاب احكامه ان يكون رجلاً من اصحاء احدى الفرق الانجيلية الوطنيين ، المشهود لهم بالقراءة وحسن السيرة ، نذرت قد اقروا ثلاثين سنة من العمر ، المستعفيين بكامل حقوق ادينية

المادة ١٤

دوام خدمة الحاكم

تدوم مدة خدمة احكامه اربع سنوات قتيدي ، حين انتخابه ، وتنتهي حين انتخاب من يحل محله ، ويمكن تجديد هذه المدة بمرار من هيئة التي تنتجها

المادة ١٥

نزول حاكمية الحاكم ومن انتخاب الخلف

نزول حاكمية احكامه بوفاته ، او بانتهائها مدة خدمته اذا لم يجدد بعد تعيين من يحل محله ، او بتقريبه ، او بقبول استقالته من الهيئة التي تنتجها وثلاث الهيئة

المتشعبة وحدها الحق بانتخاب خلف الحاكم لتتوفى ، او الذى ينتهي مدة خدمته ،
او استعيل ، او انفصل ، ، لصريفة المنصوص عليها في هذا القانون لانتخاب الحاكم

المادة ١٦

فصل نظام المحكمة المذهبية البطريركية

اذ ثبت بقرار يصدره المجمع الاعلى او تصدره الهيئة التى يموذ اليها الحق
بانتخاب حكام احدى المحاكم المذهبية الابتدائية أن احد حكام تلك المحكمة لا
يصلح لمزاولة الحكم ، وحسب على الهيئة التى تكون قد انتخبت ذلك الحاكم ان
تفصله وتنتخب من يحلله حلاً بالطريقة التى يرضى عليها هذا القانون لانتخاب حكام
المحكمة المذهبية الابتدائية

المادة ١٧

فصل نظام المحكمة المذهبية الاستئنافية للمسلمين

اذ ثبت بجمع الاعلى ، احد حكام المحكمة المذهبية الاستئنافية ، والمحكمة
بمذهبتين الاستئنافية للمسلمين ، لا يصلح لمزاولة الحكم ، وحسب على المجمع الاعلى
ان يعرض ذلك الحاكم المنتخب وينتخب حلاً له حلاً بالطريقة المنصوص عليها في
هذا القانون وفي نظام المجمع الاعلى الدخلى لانتخاب أعضاء المحكمة المذهبية
الاستئنافية او المحكمتين بمذهبتين استئنافيتين .

المادة ١٨

مآب الطائفة الخنوزي

علاوة على احكام الفقرة التى يرضى عليها هذا القانون ينتخب المجمع الاعلى بموجب
نظامه الداخلى نائباً حقوقياً عن طائفة ، تكون ، حق الدخول شخصاً ثالثاً في كل
الدعوى التى يعرض المجمع الاعلى ضرورة المساعدة عن حق الطائفة فيها ، ويكون

هذا النائب شخصاً ثالثاً لا يأخذ النظر في طلب رواج المطلق والمطلقة ، فلا يصدر قرار بهذا الشأن دون استئذان هذا النائب وسماح مراقبه

الفصل الثالث

في موظفي المحاكم ومستخدميه والمرئسات والمسكافات

المادة ١٩

موظفو المحاكم الابتدائية

كل محكمة مدعية ابتدائية رئيس وكاتب وامين صندوق ورئيس تلك المحكمة هو ندي بسجده بفرقة الاحلية او امانة من الفرق الاحلية مرخص بها تشكيل تلك المحكمة ، وحدثن للمجمع الاعلى انتظامه اما الكاتب وامين الصندوق فارتببت المحكمة تدبيرهم من عضائها بحول تشكيلها ، وبشرطي انتداب رئيس المحكمة المدعية لانه لثمة ان يكون انتعاب قسباً مرخصاً

المادة ٢٠

موظفو المحكمة الاستئنافية او المحكمتين الاستئنافيتين

لكل من المحكمة المذهبية الاستئنافية او المحكمتين المذهبتين الاستئنافيتين - اذا اوجبت الانظمة والقوانين المدنية وجود محكمتين مذهبيتين استئنافيتين - رئيس وكاتب وامين صندوق ورئيس المحكمة المذهبية الاستئنافية الواحدة هو حتم رئيس المجمع الاعلى او رئيس المحكمة المدعية الاستئنافية الثانية اذا شكلت وهو الذي ينتجها المجمع الاعلى ويقرر عليه بقدر تشكيل تلك المحكمة الثانية . وكاتب وامين صندوق المحكمة المدعية الاستئنافية الواحدة تنتجها تلك المحكمة الواحدة من اعضائها بحول تشكيلها . وكذلك يعود الى المحكمة المذهبية الاستئنافية

الثابتة اذا شكلت، من حساب كتابها وامين صندوق من اعضائها بحال تشكيلها.

المادة ٢١

واجبات رئيس المحكمة

لامور المنوطة برئيس المحكمة هي ادارة المحاكمات والجلسات التي تعقدتها المحكمة، وحفظ النظام فيها، وتأمين مواعيد جلسات، وتوقيع الاوراق التي تصدرها المحكمة والتي تستلمها وتحفظها بالاشتراك مع الكاتب، وحفظ حتم المحكمة والمراقبة على استعماله، ومحاوطة على هرو من حق المحكمة مجموعة المحافظة عليه عند تعذر التناهي الى ان تنتهي، وواجبات الاخرى المنصوص عليها بالتفصيل في هذا القانون وفي قانون الاحوال الشخصية المضافة الانجليزية في سوريا ولبنان.

المادة ٢٢

واجبات كاتب المحكمة

يسمى مكاتب المحكمة حفظ الاوراق والمحلات والصكوك التي يحفظها موقفا او دائما في المحكمة، وتحضير وترتيب الاوراق التي تصدرها المحكمة والتي تستلمها وتحفظها، وتوقيع تلك الاوراق بالاشتراك مع الرئيس، وتسجيل محضر الجلسات وتدوين كل ما يجب تدوينه في سجل المحاكمات ودقة القيد، وتسليم الاوراق المتعلقة بالمحكمة، وعطاء الاصولات واستلمه من الاوراق واحدها بما يستلمه منها.

المادة ٢٣

واجبات امين صندوق المحكمة

يناط بامير صندوق المحكمة تسلم وحفظ جميع الاموال والاشياء ذات القيمة للمادية التي تسلم الى صندوق المحكمة، وصرف او اودع ما تقرر بالمحكمة صرفه

او ارجاعه ، واعطاه الوصولات كما يستعمله ، واتخذها بـ يصرفه او يرجعه ، وحط قيود مضروطة بكل المعاملات التي تتم عن يده .

المادة ٢٤

الجمع بين وظيفتي كاتب المحكمة وامين صندوقها

يمكن - يجمع بين وظيفتي كاتب المحكمة وامين صندوقها في موصف واحد

المادة ٢٥

موظفو المحكمة الادفانيون

علاوة على الرئيس والكاتب وامين الصندوق يمكن للمحكمة ان يعين لها موظفاً او موظفين حريي حريين و - حوري - حوريات او مكافآت اخرى تحددها دارر تعيينهم .

المادة ٢٦

مكافآت المكاتب

حاكم محري ، وكل محكمة - مسؤولة فقط : امرر صرفه من صندوقها

الفصل الرابع

في الاحتام والسجلات ودفاتر لقيود والاوراق الاحرى

المادة ٢٧

عن المحكمة

يجب - يكون لكل محكمة حتم خاص ينتشر فيه اسم المحكمة ، وتعتن به كل الاوراق الصادرة من بيت المحكمة ، والاوراق التي تحفظ فيها ، وصفحات سجلات المحكمة ، ودفاترها .

المادة ٢٨

سجل المحاكمات

يُحفظ في كل محكمة سجلٌ يُسمى «سجل المحاكمات» يدون فيه تمام الأحكام وخلاصة محاضر الجلسات ، وخلاصة إرادات وإيادات والشهادات التي يسط فيها ، وقرارات الرئيس بشر تعيين الجلسات ، وصيغ الأحكام التي تصدر من المحكمة وتختتم كل صفحة من صفحات هذا السجل بجنم المحكمة ويوقع كل من حكمه يُسجلون فيه من جميع أحكام المحكمة ، ويوقع كل محضر يدون في هذا السجل كتاب وكل من به تعلق مباشر بالخطبة التي يدون محضرها ، ويكون هذا السجل فهرس مفصل تحت أعداد متسلسلة تحت رقم ارقام الدعاوى فترقم بها كل الأوراق والفيود المتصلة بالندوى ، ويذكر في الفهرس اسم وكية المدعي وعبارة ، واسم وكية مدعى عليه وعبارة ، نوع الدعى وتاريخ تقديمه وإبرازه صدور الحكم وخلاصة الحكم .

المادة ٢٩

دفتر فيود المحكمة

يُحفظ ايضا في كل محكمة دفتر يسمى «دفتر الفيود» فيه فيه ارقام وبورج وانواع لاوراق التي ترد الى المحكمة وتُحفظ عندها ، اصلية كانت او منقولة ، ورقم وتواريخ وانواع لاوراق التي تصدر من المحكمة ، صيغة كانت او معدولة

المادة ٣٠

دفتر صندوق المحكمة

يُحفظ في كل محكمة ايضا دفتر يسمى «دفتر الصندوق» يسجل فيه كل ما يدخل صندوق المحكمة او ما يخرج منه من الاموال وكل ما يُعبد به الى المحكمة

من الأشياء ذات القيمة ، أو ما تسمى في أي مكان من الأموال أو الأشياء الأخرى ذات القيمة .

المادة ٣١

منظور الأوراق العارية والنظير والنظير

يُعطي الكاتب أصحاب السندات والصكوك وسائر الأوراق - في تسليمه وصلًا مبدئيًا أنواعها وأعدادها وتواريخها وأرقامها - ويجمع الأوراق متعقدها يمكن دعوى في محضلة خاصة بها ، يرفق برقعة تلك الدعوى وحب مهرس سجل المحاكمت ولا يُطلع أحدًا على شيء من هذه الأوراق غير المحكمة والمتداعين أو من يسوب - ٢٤ قانونيًا ، لأغوار من المحكمة

المادة ٣٢

المسندات التي لم تكن محكمة

إذا أوز أحد الفرقاء المتداعين إلى المحكمة مُسند يتفق بالدعوى يجمع المسند الآخر مع أوراق تلك الدعوى ، ولا يحق لمن يهـ ذلك المسند أن يسترده قبل الفصل في تلك الدعوى نهائيًا لأغوار من المحكمة ، ورصد المهرس لأخر على أنه يحق لمن يُبرز ذلك المسند أن يحد صورة عنه محتومة بختم المحكمة وموقعة من رئيس المحكمة وكاتبه .

المادة ٣٣

نظم أوراق المحكمة ونظيرها

كل الأوراق الصادرة من المحكمة أو التي تُحفظ فيها - سواء كانت أصلية و مسموحة عن أوراق أخرى - يجب أن تُختم بختم المحكمة ويوقع من الكاتب . وإذا اقتضى تسليم أصل إحدى الأوراق تُحفظ نسخة منها بعد ختمها وتوقيع من

الرئيس والكاتب ومن يستلم الأصل ، وتعى السعة مكان الأصل الى حين رجوع الأصل

الفصل الخامس

في صلاحات المحاكم وواجباتها

المادة ٣٤

تجدر اختصاص المحاكم الاميرية المدنية

بمجرد اختصاص بمحاكمة الاميرية المدنية بنص الانظمة والقوانين المدنية المربعة لاحر . في الجمهوريتين السورية واللبنانية

المادة ٣٥

صلاحات المحاكم الاميرية المدنية في النظر وتقصص في الدعاوى والموجبات المتعلقة باموال الاميريين الوطنيين والاجابات الشخصية

(١) يحق للمحاكمة الاميرية المدنية في سوريا ولبنان ان تقدر وتقصص ضمن اختصاصها في جميع الدعاوى والموجبات المتعلقة بالاحوال الشخصية اذا كان ذوو مصلحة الا صيرون في تلك الدعاوى والموجبات قضائية وكان احدهم اميرياً
(ب) يحق للمحاكمة الاميرية المدنية في سوريا ولبنان ان تقدر وتقصص ضمن اختصاصها في دعاوى الزواج وموجباته والامور المتعلقة عنه ، اذا كان احد الزوجين اميرياً وكانا كلاهما اميريين او كان احدهم اميرياً ، ولم تكن قوانين البلاد التي ينتميان اليها ، اذا كانا كلاهما اميريين ، او ينتمي اليها احدهما ، تقصر حق النظر والتقصص في دعاوى وموجبات الاحوال الشخصية بالمحاكم المدنية ، ويجب ان تكون المحاكم المدنية وحدها صاحبة النظر في تلك الدعاوى والموجبات

المادة ٣٦

من اجراء المراسيم الكسبية لواجبات

الاستثناء المنصوص عليه في البند (ب) من مادة ٣٤ من هذا القانون لا يتعلق بدعوى وموجبات احوال الاحانب الانجيلية الشخصية لا تشمل المراسيم الكسبية كالحضبة والزواج فان للفلس لا تحلي اوصي لمرخص ملحق باجراء هذه المراسيم للانجيليين الاحانب اذا شاء ذلك

المادة ٣٧

ما للمحاكم الانجيلية المذهبية انه مخبره من الاعمال

في محاميتها صلاحياتها

للمحاكم الانجيلية مذهبية على درجتين، في ترسيم صلاحياتها وان تصدر القرارات الاعدادية والموقته والاحكام المذهبية، وان يكتب المذكرات وترسم بواسطة ممثل الضائفة لدى الحكومات في الدول الرومية، اذ كانت مديسة او رومانية، من اجل جميع الخصوصيات التي تتعلق بها، وان تصحح او تحذف وتكليف به من التي تسهل عملها في المحكمة، وان تمتعي من هذه حقودها اي محكمة، وان تعرض الرسوم والاحوار والتعويضات على امدتين، وان تعين مواعيد اخلصات بواسطة رئيسها، وان تختار من اجلها الادوات والكشوف والبيانات

المادة ٣٨

مرافقة المحكمات الاسفانية على المحاكم الاسفانية

علاوة على الواجبات الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون المقررة على المحاكم الانجيلية المذهبية على درجتها، يلزم المحكمة المذهبية واحد خاص وهو مراقبة المحاكم المذهبية الاستدائية في سوريا ولبنان، لتأمين صحة تشكيل هذه المحاكم وتنظيم

سير أعماله ، وشأده ، وتقرير التي ترفعها الى المجمع لاعلى عن محامات هذه المحاكم
عند الاقتضاء . واذا قصت السلطة والقوى المدنية تشكيل محكمة استئنافية
ثانية يُقسم هذا الواجب بين المحكمتين الاستئنافية ، فيلزم كلا منهما واجب مراقبة
المحاكم استئنافية الاستئنافية التي تقع في الجمهورية التي تشكلت تحت المحكمة الاستئنافية
للمحاكم فيها . وعلى المحاكم استئنافية ان تسهل قيام هذا الواجب ، فتجب
جميع الاستئنافات ، وتبدير ارشادات وملاحظات المحكمة الاستئنافية او المحكمتين
الاستئنافية كل احدى

المادة ٣٩

ابهم بنظر في الدعاوى الاولى

جميع دعاوى الاحوال لشخصية التي من صلاحية المحاكم الانجليزية المذهبية النظر
فيها . وتقرر في الاولى في محكمة استئنافية

المادة ٤٠

الدعاوى والقرارات التي نظر فيها في المحكمة الاستئنافية

او المحكمتين الاستئنافية

دعوى المحكمة الاستئنافية او المحكمتين الاستئنافية فقط في الدعاوى
والقرارات التي رفع ايها او الى احد هما من حدة هويتي الدعوى من احدى المحاكم
الاستئنافية . الا ان كان قد سبق ان سبق لم يقرر على الاكتمال . بالمحاكم المحكمة
الاستئنافية وسر لم المحكمة الاستئنافية سدد . يعني هذا الاتفاق . فيجوز لاسطر
المحكمة الاستئنافية او اية المحكمتين الاستئنافية في دعواهم ولو عادوا ترفع
على استئناف

المادة ٤١

شؤون صلاحية المحاكم الاستئنافية أو المحاكمين الاستئنافيين

ما دامت مصلحة الدفعة مؤمنة بحكمة استئنافية واحدة ، تكون صلاحية هذه المحكمة شاملة للجمهوريتين السورية واللبنانية على السواء . واد اوجت الاطعمة والقوانين المدنية تشكيل محكمة استئنافية ثانية وشكلت ، تكون صلاحية كل من هاتين المحكمتين محصورة في الجمهورية التي تميل مقرر .

المادة ٤٢

تحرير صلاحية المحاكم الابتدائية مائة الى الفرق الاقليمية

كل محكمة ابتدائية تنظر في الدعوى التي تنشق بالفرقة لاجبية او ائمة من الفرق لاجبية التي تنجب حكاهم فصد . لا اد حق للربطان المتداعيان على تحكيم محكمة ابتدائية من غير حاكم الفرقة الاقليمية وائمة من الفرق الاقليمية التي يتسبان بها سديد بانه الى كل محكمة قبل انظر في الدعوى فصد . يكون للمحكمة التي يتفق الفرقان على تحكيمها حق النظر في الدعوى

المادة ٤٣

ملاحقة اقامة الدعوى

تقام الدعوى في محل قامة المدعى عليه ، او في محكمة المحل الذي جرى فيه انعقد . على ان حق الاعتراض على الصلاحية في هاتين الحالتين يكون نسبياً ، اي ان حق الادلاء بالاعتراض على الصلاحية فيه يعود الى المدعى عليه ، اندي يجب ان يبدي باعتراضه قبل الدخول في اساس الدعوى ، ولا يُعتبر راضحاً لصلاحية المحكمة اقامة الدعوى فيه .

المادة ٤٤

وجوب رد الدعوى لعدم الصلاحية

يجب على كل محكمة ان ترد كل دعوى ليس من صلاحيتها النظر فيه بصورة
مصدقة بحال ادراكه ذلك ، و هو بعد اباشرة في الدعوى والسير فيها .

المادة ٤٥

صلاحية النظر في دعوى من مدعى لمحكمة

اذا قدم استدعاء الى محكمة ، لادعى روية دعوى ، وتبين انه كان قد تقدم
قبلاً استدعاءً مماثل بخصوص الدعوى ذاته ، وتختص دعوى اخرى متعلقة بها ، الى
محكمة اخرى ذات صلاحية ، ترد المحكمة بشرا اليها ولا تملك لدعوى

المادة ٤٦

المصالحة واسطة المحكمة

اذا ستأملت المحكمة امكان عقد صلح بين فريقين دعوى مرفوعة لهما ، يحقق
للمحكمة ان التحيل المقدم التي هي موضوع تلك الدعوى اى فردا او جهة مس
افرادها او سواهم ، واذا توفقت ذلك الفرد او توقعت تلك الجهة اى عقد مصالحة
بين فريقين تلك الدعوى لا تقص موحدات قانون الاحوال الشخصية معمول به في
الطائفة ، ينظم ذلك مصالحة تصدقه المحكمة في جلسة قانونية ، ويكون حكم
ومعول ذلك الصك كحكم معمول الاحكام الاخرى النهائية الصادرة من
تلك المحكمة

الباب الثالث

في المحاكمات

الفصل الاول

في واحيات الفريقين ومحلفاتها

المادة ٤٧

وامات فرضي الدعوى

على الفريقين المتداعيين ان يقدموا دعواهما ، ويحصر احصاءات المحكمة بالذات ، او يوكلها من بسو من فيها وكالة قارونية . وادخلت المحكمة معها الحضور بالذات ووكلاءه ، وكيان قانوني وجب عليه الحضور ، لم يكن هو عدو مشروع . وعليه ان يو قرا هيئة المحكمة ، ويجوز قررتها وحكمها ، ويسهل عملها وعمل افراد والنهضات متى سمح لاية مهنة تحقق بالدعوى .

المادة ٤٨

تخلف فرضي الدعوى

اذا تخلف فريقا للدعوى كلاهما عن حضور جلسة قد دُعي اليها حسب الاصول ، ولم يقدم ما الى المحكمة قبل موعد تلك الجلسة وفي انائها عددا معولا لادعاءات الخصم ، فالحكمة ان تشطب الدعوى من جدول المحاكمات اي ان ياتي احد الفريقين ويطلب عاده قيدها في الجدول ، وولم يقدم احد الفريقين هذا انصب المحكمة في حلال ستة اشهر من تاريخ شطب الدعوى من الجدول تمقط ملث الدعوى من ذها .

المادة ٤٩

تخلف فرضي الدعوى معصرة مفضول

د حصر احد فرضي الدعوى ولم يحضر الفريق الآخر ، وكان الفريق المتخلف

معدرة تنفع بها المحكمة ، وتؤجّل المحكمة المحاكمة الى ان تؤول اسباب تلك المعدرة

المادة ٥٠

تختلف امد فريقي الدعوى دونه معدرة منبوتة

كل من لا يُثبت للمحكمة ان تحلفه نشأ من موانع صحيحة ، ومن لا يُبلغ المحكمة معدرة ، ولا يحضر الى المحكمة في الوقت المعين الذي يُدعى الى المحكمة فيه بالطريقة القانونية ، يُعدّ متسرّدا .

المادة ٥١

فرد المدعي

اذا كان الفريق المتسبع عن المحمي الى المحكمة المدعي ، فلهذا على ان يطلب من المحكمة قرراً عيانياً بامسقاط الدعوى او بردها في الاساس ، وعلى المحكمة ان تفصل في طلب المدعي عليه هذا .

المادة ٥٢

فرد المدعى عليه

اذا تمّ استدعى عليه عن الحضور الى المحكمة بعد ان يكون قد أُعطي الوقت الكافي للتسبع والحضور تُصدر المحكمة بحقه حكماً عيانياً .

المادة ٥٣

لروم مصاريف الدعوى

كل من يثبت انه غير مُحق في دعواه ، عليه ان يؤدي الى المحكمة مصاريف

الدعوى وادّعت لمحكمة ن كلاً من الطرفين غير محقّري قسمة من دعواه
فحيث تستوفى المصاريف من الطرفين اشتراكاً حسب تحديد المحكمة

الفصل الثاني

في حق الدخول في الدعوى وما يشترط في الوكالة

وفي كيفية تقديم الدعوى

المادة ٥٤

من له حق الدخول في الدعوى

يحقّ للدخول في الدعوى للأصيل أو بوليه أو وصيه أو لوكيله الدعوى ، ومن تفرّغ
المحكمة أن له حق المدافعة بصفته شجعان

المادة ٥٥

شروط التوكيل

يُشترط في الوكالة أن تكون مؤقتة من لأصيل أو من ونيه أو وصيه ، إذا
كان الأصيل قاصر أو محجور عليه ، و من أوكيل يدي يملك حق التوكيل أو مصدقة
من كتابة العدل ، والمحكمة الأجنبية التي تقدّم الدعوى إليها ، وإذا كان مصدر
الوكالة بلاداً أجنبية فيحيث يجب أن يُصدّق من الدوائر المختصة ذات الاختصاص .
ويجب أن تكون الوكالة خاصة بموضوع الدعوى ، ولا يجوز أن تكون الوكالة التوكيل من
الصلاحيات سوى عدد ، تنص عليه ، يجوز التوكيل به قانونياً

المادة ٥٦

شروط تقديم الدعوى

تقدّم الدعوى باستدعاء إلى المحكمة ، يذكر فيه اسم ومهنة المدعي ،

واسم وكية مدعى عليه ، وحمل اقامته وسعيه ، وتدريب الاستدعاء ، وخلاصة الدعوى ، والاوراق والمستندات اشتمت ، موقع توقيع المدعى او وكيله طائر على وكالة القامونية ، او توقيع وليه او وصيه ، ومرفق بحدوث او وكالة اذا كان مقدم الدعوى وكيلًا

الفصل الثالث

في سير المحاكمات وبعض متعلقاتها

المادة ٥٧

فهر الدعوى ونصيب الجلسات

عندما يستلم الاستدعاء في المحكمة ، يفيد حسب الاصول ، ويعطى رقم ، ويرجع الى المدعى منه الذي يعطى مهلة يجيب رئيس المحكمة للاجابة على الاستدعاء وبعد مرور تلك مهلة ترفع الدعوى في الرئيس . فعين الرئيس ميعاد جلسة حلف على الاستدعاء ، ويصدر في الكاتب ، فيسجل الكتاب ذلك الميعاد في سجل المحكمات ويضع تعريفين حسب الاصول

المادة ٥٨

عهد اخاف وصحاح الاولاد

تُعقد جلسة في امكان وميعاد انعقاد محكمة . فيعين رئيس المحكمة . ثم تُسمع اولاً عادات المدعى ، وتراجع مستنداته وبياناته . ثم تُسمع عادات المدعى عليه ، وتراجع مستنداته وبياناته . واذا خرج احدهما عن حدود المحاكمة او لم يحط جواب على سؤال قدمه نفسه المحكمة بحره الرئيس اولاً وثانياً ، وان لم يتبين بعد متبرداً .

المادة ٥٩

الاستيفاض والحوال

لا يجوز لأحد من الحكام عند رآي في الدعوى في أثناء المحاكمة ، ولا يجوز مناقشة المتداعين قبل سماع الادعاءهم . ولكن بعد ان يتم المتداعون اعداتهم يمكن لمن اراد من حكام المحكمة الذين يسمعون تلك الاقادات ان يسأل ويستوضح ، واذا كان المدعى و طالب الادعاء غير الرئيس كان عليه ان يستأذن الرئيس أولاً

المادة ٦٠

فهم المرافعة وهي الاعتراف بحد ذلك

متى اقتضت المحكمة بالتعقيب والتدقيق للذين تكون قد اجرتهم في الدعوى ، يعلن الرئيس ان المرافعة قد تمت ولا يحق للمتداعين بعد ذلك ان يشكروا ، ولكن يكون لكل منهما الحق ان يسلم لمحكمة فور مذكرة بيان ، لديه من الاعتراضات

المادة ٦١

المذكرة واعطاء الحكم

متى أعلن الرئيس انتهاء مراعاة المخرج للمرافعة ، وتحتي هيئة محكمة فتراجع خلاصة الدعوى وبعد المذاكرة تعود فتمتدعي التعقيب ، يسلم الرئيس او من هو في مقام الرئيس الحكم الذي تصكرون قد قرره المحكمة ، او قرر المحكمة بتأجيل اعطائها الحكم الى جلسة اخرى لا يتجاوز ميعاده الاسبوعين بعد قرار التأجيل .

المادة ٦٢

مبعاد الاعتراف عن شكل سبر الدعوى

اذا وُجد تقصير يعترض عليه في تذاكر الدعوة او في الاوراق التي ستدلى

الفریقان بموجب هذا القانون ، يجب تقديم الاعتراض قبل التحول في أساس الدعوى ،
وكل اعتراض بعد ذلك لا يستمع ما لم يكن ما يستدعي الاعتراض بما يؤثر
على أساس الدعوى

المادة ٦٣

تبادل التواضع

يسكن للفریقین ، ان يبتسما للمحكمة دعاءهما ومدافعتيهما خطأ ، اذا اراد
الدعي ذلك وحب عليه ان يوطأ بالاستدعاء الذي يقدمه الى المحكمة لانتحة بين
فيه إدعاءه ودلائله والمستندات المثبتة على شخص ، اقترن المحكمة احدى هاتين
الشخصين في المدعى عليه ، وسكون للمدعى عليه الحق ان يرد على تلك اللاتحة بلاتحة
حماية يقدمها مع مستداته الى المحكمة قبل عقد جلسة احية للدعوى على أنه
لا يكون تقديم تلك التواضع اجبارياً ولا يعد التعصير في تقديم حجة للفریق الآخر

المادة ٦٤

سماع الاقوال خارج المحكمة

دا كان لاحد الفریقین او لشهود او غيرهم من هم بحق بالدعوى عذر مشروع يحبه
من حصول احطاسات ، وكان سماع دونه بالذات ضرورياً وواحد له وكيل يبوب
عنه ، فالمحكمة ان تمن من هيئته او غيرهم من يسمع الاقوال اللازمة في محل
وجوده - اي وجود من يجب سماع دونه على تلك الاعددة يجب ان تثبت خطأ في
محصري يوقمه من تسمع اعدده ومن يحسبها ، وشهدان آخران على الأقل ، وتثبت
لكل الاعددة حيثشركاها قدمت في المحكمة

المادة ٦٥

وفاة احد الفریقین في أثناء الخصامة

دا توفي احد الفریقین في أثناء الخصامة على ورة امتوى او الفریق الآخر تسبغ

المحكمة خبر الوفاة و إذا كان المبيع الورثة، فالمحكمة تباع الفريق الآخر ويكون
للورثة أو للفريق الآخر في حلال شهر من تلقه أو تلقههم أن يطلب أو يطلبوا متابعة
الدعوى باستدعاء يقدم إلى المحكمة وعند استلام المحكمة استدعاء أحد
الفريقين تستدعي الورثة والفريق الآخر ومنع الدعوى حسب الأصول . ولا سري
حكمهم هذه المادة على الدعاوى التي تسقط ضرورة وفاة أحد الشخاصين فوجب قبول
الأحوال الشخصية للطائفة الانجليزية في سور وللس

الفصل الرابع

في التبليغ والتسليم

المادة ٦٦

التبليغ والتسليم

تسعى دعوات وقرارات واحكام المحكمة الى من يقتضي سعيه ايها ،
ملاوتها على المبيع عند في حصة قانونية يؤخذ توقيمه على محصرها ، او تسليمه
خلفاً وتوقيمه على نسخة منها ، او بالعقد المضمون . وقد تعدد الاتصال بالمبيع من سعي
التسليم اني فمن يفتل منه من اقرائه ، ويؤخذ توقيع من يستلم تسليم على نسخة
منه . واذا رفض المبيع او اقرائه لقاطبون معه تسليم على المبيع من قبل المحكمة
ان ردون الرضا في محضر التسليم والتسليم نُشئت على هذا المحصر ، او بدليل التوقيم
الذي نُشئت التسليم او رفض تسليم الأوراق المنقطة بغير قانوناً كما لو كان قد سلم
الى المبيع رأساً .

المادة ٦٧

تسليم من محضر محل الإقامة

اذا ثبت بعد تحقيق المحكمة ان محل إقامة من يجب تسليمه مجهول ، يُدرج التسليم
في جريدة الحكومة الرسمية وفي جريدة اخرى تبينها المحكمة

الفصل الخامس

في الاستئناف

المادة ٦٨

من وعلى من جسد الاستئناف

يشترط أن يكون سبب الدعوى مقدمة من المدعي أو المدعى عليه أو من يقوم مقام أحدهما ولا تستألف الأحكام وتقرارات النيابة من كان خصماً في أساس الدعوى أو قائماً مقام الخصم

المادة ٦٩

مهلة الاستئناف

مهلة الاستئناف التقويمية في الأحكام وحادية لاثني عشر يوماً من حين صدور الحكم وفي الأحكام العامة حصة واحد وعشرون يوماً من تاريخ تبليغ الحكم ويُعزى الحكم وحده بحق العريق الذي تختم المحكمة بحضوره ويسعى موعد فهم الحكم .

المادة ٧٠

من يسقط من الاستئناف

بعد قضاء مدة الاستئناف يسقط حق استئناف كل من الطرفين .

المادة ٧١

كيفية الاستئناف

تستألف الدعوى بتقديم استدعاء إلى المحكمة الاستئنافية رأساً ويمنع تورع

تقليد هذا الاستدعاء في دفع قیود تلك المحكمة مبدأ دعوى الاستئناف . ويجب ان يذكر في الاستئناف اسم المتأنف والمتأنف عليه ، وحكمتها وصفتها وتابعيتها ومحل اقامتهما ، والحكم والقرار استأنف ، ومن أية محكمة صدر ، وفي أي تالوج تبثه المتأنف ، وسبب الاستئناف ، مع طلب حضور استأنف عليه او وكيله . ويجب ان يوفق الاستدعاء بصكالة كافية تضمن مصرف المتأنف عليه وأضراره وخافرة القابضة ، دائتين المتأنف غير محق ، وردعية ردية (هیوریتو) تخددها المحكمة تضمن هذه المصاريف والاضرار والخائر ، ونسجة من الحكم والقرار المتأنف مصدقة من المحكمة التي اصدرت ذلك الحكم والقرار .

المادة ٧٢

الاعطام والقرارات التي قبل في المحكمة الاستئنافية

تعدل في المحكمة الاستئنافية جميع الاحكام والقرارات التي تصدرها المحاكم الابتدائية ، ما عدا الاحكام والقرارات الاعدادية التي لا تعدل اعكسة الاستئنافية منها سوى احكام البعثة والحجر والميع من السعر وحضانة الاولاد القاصرين التي تصدر بصورة مؤقتة في التنازل لدعوى في المحكمة الابتدائية والتي يمكن استئنافها النهائي من تلك المحكمة

مادة ٧٣

عدم جواز اعادة دعوى جديدة في الاستئناف

لا يجوز اعادة دعوى جديدة في الاستئناف ، اي انه لا يجوز الادعاء في الاستئناف بغير الادعاءات التي تكون قد تبطلت في المحكمة الابتدائية وما ينتج عنها مباشرة على انه يحق لكل من المتأنف واستأنف عليه ان يدلي بسبب ومستندات جديدة لاثبات حقه

المادة ٧٤

عدم جواز دخول مدعى حريز في دعوى الاستئناف

لا يجوز دخول احد في دعوى الاستئناف بصفة مدعى غير الفريق الاصيل في الدعوى ولكن يجوز الدخول للشخص الثالث الذي يحق له قانونياً ان يعترض اعتراض التأييد بالطريقة القانونية

المادة ٧٥

نصري او فتح الاطلام الابتدائية

اذا جرى استئناف الدعوى حسب الاصول وبين ان حكم المحكمة الابتدائية يحق تصديقه المحكمة المستأنفة وبصبح مفعلاً وبمعنى اذا صدر الحق في حاش استئناف تفسر حينئذ المحكمة الاستأنفة حكم المحكمة الابتدائية ثم يعود فتعبر في الدعوى مجدداً وتفصل فيها مفلاً مفعلاً

الفصل السادس

في مداخلة الغير وعراضهم

المادة ٧٦

صلاحيات المداخل في الدعوى في أثناء رؤيتها

في أثناء رؤية الدعوى بين فريقين اذا قدم شخص ثالث دليلاً يقنع المحكمة انه احق او الصلاحية بمداخلة في الدعوى تعين مدخلته ، على انه لا تؤخر صدور اعلان الحكم في الدعوى اذا كانت الدعوى قد بلغت درجة حكم فيها

المادة ٧٧

اعتراض الشخص الثالث الغائب

إذا صدر في دعوى ما حكمٌ بشخص حقوق شخص ثالث من الغير استعاضاً عنه
ويمكن قد حضر المحكمة لأداء اليمين ولا يملكه ولم يكن قد حضر
الدعوى ، فليس للشخص أن يعترض على ذلك حكم في حاشائه لئلا يفسد
تدوير الحكم يستند عليه أي المحكمة فلو لم تكن المحكمة قد صدقت
بشخص حقوق المشتدعي من حكمه إلى الحكم بغير الاستدعاء ، والحكم يستدعي
أو عنه بعد سماع امرافعة التي يسميها بحضور الشهود الأصيلين في جلسة أو
جلسات قانونية

الفصل السابع

في رد الحكم والمؤبد من وسواهم

المادة ٧٨

الحاكم الذي لا يملك الحكم في الدعوى

والموظف الذي لا يملك له أن يبرم بوظيفته في الدعوى

إذا كانت الدعوى التي تنظر فيها متعلقة بأحد أحكام أو موظفي المحكمة أو من
هو وري أو وصي عليهم أو وكيل قانوني لهم فلا يجوز للحاكم أو الموظف الذي له هذا
السلطان الدعوى أن يحكمه أو يبرم بوظيفته في ذلك الدعوى ، ولكن له الحق أن
يرافع فيها بالذات أو بالوكالة أصالة أو نيابة

مادة ٧٩

رد الختام و الموطنين و الشهود و صور لهم

يمكن لهربي و للعدوى عليه او من غيره مقدمه رد اي حكا و موصف حربي
الحكمة و اي شاهد من شهود الخصم او كان من خصمه تحككة في مهلة تسبق
بالدعوى او متفرعاتها للاسباب الآتية :

(١) اذا كان لمن يطلب رده منفعة مالية من نفس الداعي واقعة على وجه
مستقيم " بسببها

(٢) اذا كان من يطلب رده دقرة مدججة مدية و سائمة او وادعة او
معه هرة مع احد اصول او فروع الخصم

(٣) اذا كان من يطلب رده قد سبق بأن حكمه في ثلث الدعوى إما بصفته
حاكماً في محكمة مدية او خصمه محكماً خارج محكمة

(٤) اذا كان من يطلب رده من مدعي مدية او مدعي مدية او حراثة ناشئة من قومه مدعي

(٥) اذا كان من يطلب رده من مدعي مدية او مدعي مدية او مدعي مدية
او المدية حارية المدية فيها و يعمل استدعاء و داي حتى صدور الحكم
و المحكمة ان تقرر قبول طلب اودعته و د كان من يطلب رده من حكم
فلا يجوز له ان يشترك في اقرار قبول الطلب او رده

الفصل الثامن

في الاثبات

المادة ٨٠

على من الاثبات

كل مدعى يجب اثبات دعواه

المادة ٨١

كيف يقوم الاثبات

الاثبات يقوم بالاقرار او بالبينة - وهي ثلاث - اسنادات ، وشهادة ،
والقرينة القائمة

المادة ٨٢

حكم اقرار المدعى عليه

اقرار مدعى عليه في المحكمة معتبر ، وفي خارج المحكمة لا يعتبر الا اذا
وجدت امارات تدل على صحته .

المادة ٨٣

حكم اقرار وكيل المدعى عليه

اقرار وكيل المدعى عليه في المحكمة لا يعتبر ما لم يكن الوكيل عند حق لاقرار
نوجب صك وكالاته ، او اذا جاء الاقرار منه عملاً في سياق الدعوى عن الموكل . اما
اقرار الوكيل عن المدعى عليه خارج المحكمة فانه لا يعتبر اصلاً

المادة ٨٤

حكم المستندات الخطية ودفاتر التجار

المستندات الخطية الموقعة بتوقيع المدعى عليه، والقروء ودفاتر التجار التجارية المعتبرة في المحاكم المدنية، معتبر كأقرار المدعى عليه في المحكمة.

المادة ٨٥

منى نعيم شهادة الشهود

على كل من الشريعتين ان يقدم الى المحكمة أسماء الشهود الذي يريد ان يثبت مدعاه شهادتهم، فعليه المحكمة امانة الكافية لاحضارهم حسب تقديرها. ولا تسمع شهادة من لم يكن قد عدل اسمه في حصة سابقة، ولا تسمع شهادة اشهود خارج المحكمة سوى بالطريقة القابولية المنبئة في المادة ٦٦ من هذا القانون، وكل شهادة لا تقدم الى المحكمة في حصة قانونية وتوقع بتوقيع من يقدمها، او لا تقدم الى المحكمة عند موقعة من مدها بالطريقة القابولية، لا تعتبر لدى المحكمة.

المادة ٨٦

وسط وتوقيع الشهود ان الشريعة

يجب ان تضبط خلاصة شهادات الشاهد الشبهة في محضر الجلسة التي تقدم فيها وتوقع من الشاهد. واذا رخص ان يحد توقيع شهادته يجب ان يذكر ذلك في محضر الجلسة.

المادة ٨٧

الشريعة القاطعة

لشريعة القاطعة هي التي تبلغ حد اليقين وتقدروا بلوغها هذا الحد عائد الى بصيرة المحكمة.

الفصل التاسع

في الأحكام والقرارات

المادة ٨٨

كيفية اعلانه القرارات الاعد به او المرفقة والاعطام المبرأة
معن لقرارات الاعداده او موقفة ، ويصدر الاحكام النهائية ، باتفاق الرئيس
وحكام المحكمة الآخرين ، و صيغة صوت حكم المحكمة . ورئيس
تدوت واحد .

المادة ٨٩

مبدأ صدور احكام في الدعوى العربية

اذا عرّج عن مبدأ اصلية دعوى او دعوى اخرى في اثناء محاكمة فاحكم
يصدر في الدعوى الاصلية والدعوى العربية في وقت واحد ، الا اذا كان الحكم في
دعوى الاصلية موقفاً على قرينة الدعوى او لدعوى الفرعة ، فاحكم حينئذ
بالدعوى المقتضى بغيره أولاً

المادة ٩٠

القرارات المرفقة او الاعد به

في ظروف استثنائية يحق للمحكمة ان تصدر قراراً موقفاً او اعدادياً تضعه موضع
الاجراء الى ان صدر حكمها النهائي . كذلك يحق للمحكمة الاستدانة ان تعين
في حكمها النهائي تدابير موقفة ضدها موضع الاجراء الى ان يصدر حكم المحكمة
الاستثنائية في الدعوى المستوفت . او الى ان تفرمها الاستئناف دون ان تستأنف

المادة ٩١

الحكم الذي لا يجوز صدره إصدار القرارات المؤقتة أو الاعترافية
إذا لم تحكم المحكمة بأجرات موقته حين صدور الحكم في الدعوى الاستئنافية
ولا يحق لها بعد ذلك طلب اجراء حكمها أو اجراء ي قسم منه الى ان يصبح مبررا
وقيد الاجراء .

المادة ٩٢

عن المحكمة الاستئنافية مما بنفس المبررات والاعطام المؤقتة
عند اللزوم حق للمحكمة الاستئنافية ان توقف او تسجل اجراء القرارات الاعددة
او المؤقتة او الاحكام المؤقتة موضوع موضوع الاجراء الصادرة من المحكمة
الاستئنافية ، كما انه يحق لها ان تحكم باجراء القرارات المؤقتة التي ترها ضرورية قبل
انتهاء المحاكمة الاستئنافية .

المادة ٩٣

ما يجب ذكره في الحكم النهائي ووجوب توقيع الحكم من مصدره

وتدوينه وافهامه للقسمين

يجب ان يذكر في الحكم الذي في حيثات الحكم ، ويكون صدره بالاجماع او
بالاكثرية ، واما الحكم الذي يصدره ، وان توقيع من مصدره جميعا وبهم
دالة جيدة تعريفي الدعوى ، وان يدون في سجل المحاكمات ، ودا كل مما يجب
ان يسجل حسب الاصول المنصوص عليها في هذا القانون

المادة ٩٤

من يبتز الحكم غيبا

يعتبر الحكم عيبا يحق طريق في دعوى اذا تبين ذلك الطريق عن المحكمة
قبل حتام المحاكمة وافهامه موعد صدور الحكم

الفصل العاشر

في الاعتراض على الاحكام

المادة ٩٥

الاعتراض على الحكم النهائي

اذا صدر حكم عيني في دعوى ولم يحكم عليه بما يأتى ان يعترض على ذلك الحكم اى لهكمة دائها وبطلت منها الرجوع عن ذلك الحكم .

المادة ٩٦

مدة الاعتراض

المهلة القانونية للاعتراض خمسة عشر يوماً من تاريخ منع الحكم

المادة ٩٧

كيفية الاعتراض على الحكم

يعترض على الحكم باستدعاء ، يُعدّ اى المحكمة رئيساً يبين فيه الوجوه القانونية والأصولية الموجبة للرجوع عن الحكم ، وتستدعي المحكمة المبرزين اذا رأت موحا بذلك ، وتطري طلب استعاض ، فيما ان تردده او تعيد المحاكمة ، فتتقض حكمها الاول او تثبت .

المادة ٩٨

عدم اضافة استدعاء الاعتراض

لأحكام القرارات الادارية او المؤقتة

أحكام القرارات لأعدادية او المؤقتة لا يوقه استدعاء الاعتراض

المادة ٩٩

حرم ابطال حق الاستئناف من الاعتراض

رد الاعتراض لا سطل حق الاستئناف الذي يتمتع به الفريق في الدعوى.

مادة ١٠٠

من المحكمة في إعادة النظر في اساس الدعوى عند قبولها الاصلاح
اذا قبلت المحكمة لاعتراض شكلا كان هذا الحق ان تميد النظر في اساس
الدعوى او في بعض نقاطها الاساسية

الفصل الحادي عشر

في المهل الاضافية

مادة ١٠١

المهمل الاضافية التي عن اعطائها للمدعين والمهمولين محل الإقامة

خارج الجمهورية السورية والثانية

تضاف الى المهمل المحددة في هذا القانون مهمل أخرى تسمى مهمل المساعدة تعطى
للمدعين في محل معروف خارج جمهوريتين السورية والثانية ، ولهمولين محل الإقامة في
البلدان الواقعة خارج هاتين الجمهوريتين . وهذه المهمل تختلف باختلاف محل الإقامة
او البلدان التي يقطنها من أجله . ونحدد كما يأتي : -

(١) شهر واحد لفلسطين واحصار والعراق ويران وتركيب وشرق الاردن
ومصر واليونان وجزر البحر المتوسط التي ليست احد من مائة

- (ب) حمّة واربعون يوماً لافانستن والنائب ولشمب وهداري وابطال
ومملكة السرب ولاتحاد الجمهوريات السوفيتية ويوغوسلافيا
(ج) شهران للبلاد الأخرى الأوروبية وللبلاد المتحالفة للبحر المتوسط والهند
(د) ثلاثة اشهر للبلاد الأخرى من عدداً سيديا وثلاثين مهلتها اربعة اشهر

الفصل الثاني عشر

في الاجراء والحجز وفكّه

المادة ١٠٢

كيفية الامور، وامكانه لاستئناف تدوير البيع المرفقة

١٠٢ يمكن للمحكمة مدعية قوة اجرائيه خاصة وحرة قرارات هذه محكمة
و حكامها يعود الى دائره حكومه التي من صلاحيتها بعيد القرارات والاحكام
موجب اصول تلك الدائره المعروضة، ومحاكمة لا عينية مدعية لا تستعين ايضاً بدوار
التبليغ المدنية لتبليغ دوائرها وقراراتهم واحكامهم

المادة ١٠٣

مضى بعد الاعطام والقرارات وكيفية تبليغها

١٠٣ تبليغ الاحكام او القرارات حسب احكامه تاريخه اشدّ ضرورة، ومعاره يصدره
المحكمة - ينص على حكم او تقرير متبليغ تبليغه هو قدّم احكاماً

المادة ١٠٤

مضى يصح حكم المحكمة او ثوابه قبل الاجراء

١٠٤ يصح حكم المحكمة الاسمية قبل اجراء بعد مرور مائة الاشفاف

إذا لم يستأنف - إذا كان وجاهياً ، أو بعد مرور مهلة الاعتراض دون أن يعترض عليه ، أو بعد رد الاعتراض أو الفصل فيه مصداقاً لإيجاب مهلة الاستئناف دون أن يستأنف - إذا كان غائباً .

المادة ١٠٥

منى بصح حكم المحكمة الاستئنافية قيد الاجراء .

يصح حكم المحكمة الاستئنافية قيد الاجراء عند صدوره - إذا كان وجاهياً ، أو بعد مرور مهلة الاعتراض دون أن يعترض عليه ، أو بعد رد الاعتراض أو الفصل فيه - إذا كان غائباً .

المادة ١٠٦

مقرر أموال أحد الزوجين أو مدد عن العمر باستدعاء الزوجين الآخر

إذا طلب أحد الزوجين مدد من المحكمة حجب عن عور حجرة من أموال الزوج الآخر أو منع عور الآخر من ترك - أو زبيب لتعذيب الحبيب عندما يصبح قيد لآخر ، تقصر المحكمة في هذا الطلب ود وحدثت بسببه ضرورية تقرره وتطلب العمل به من دائرة الاجراء المدنية

المادة ١٠٧

قرار رفع الشجر وبيع المصروع عند سماعي طارئة ١٠٦

من قضاة القاموس

تتمتع أصول الاستئناف بحجر مولى أحد الزوجين المدعي أو منه ذلك الزوج من ترك لبلاد لمصروع عسير في - دة ١٠٦ من هذا القانون ، تقسم المحكمة - طلب المصروع على أمواله والمصروع عن ترك - دة - قرار - يوجب رفع الحجر أو المنع ، وتحويل قرارها الى دائرة لآخر ، ويصدر من تلك الدائرة العمل بموجب ذلك القرار

الباب الرابع

في الرسوم

الفصل الاول

في الرسوم المعينة والاضافية

المادة ١٠٨

رسوم المالك المعينة

لكل محكمة ان تعمر رسوم معينة تدفعها لقاء الخدمات المتفرقة التي تقوم بها لتستعين بتلك الرسوم على معاناتها الضرورية ، ولما ان تعرض الرسوم على من تصبه من الميراثين المتعاضدين ، او دعا ، ما يظنيه للعاس من الشهادات او مستندات او نسخ القرارات والاحكام ، على ان هذه الرسوم يجب ان لا تتجاوز مائة الفم الاكبر من افراد الجماعة الانجيلية او الفرقة او عرق الانجيلية التي تنتمي المحكمة اليها ، وعلى ان هذه الرسوم يجب ان تحصى لكل من نشئت عدم اقتداره على ادائها بقرار من المحكمة التي تكون قد عنتها

المادة ١٠٩

منى فنون الرسوم العادية المعينة

يجب ان تستوى الرسوم العادية معينة - لعا او بحال - بغير المحكمة مقدار محضها اذا وجدت المحكمة ضرورة لتتخفيض

المادة ١١٠

رسوم المحكمة الاضافية

لكل محكمة ان تعمر علاوة على رسوم العادية المعينة المنصوص عليها في المادة

١٠٨ من هذا القانون رسماً اضافياً او رسوماً اضافية لقاء اي عمل خاص تقوم به يكتفها وقتاً او جهوداً او مصروفاً ، على ان ذلك الرسم لاضافي و تفك الرسوم الاضافية يجب ان تناسب مع كلفة العمل واحالة المادبة التي يكون فيها من تُعرض عليه

المادة ١١١

من تنوفى الرسوم الاضافية

يجب ان تُستوفى الرسوم الاضافية بحال تقرير المحكمة مقدارها

الباب الخامس

في تطبيق هذا القانون وفي تحويل مواد

الفصل الاول

في تطبيق هذا القانون

المادة ١١٢

مرود طيس هذا القانون

تراعى في تطبيق هذا القانون احكام الاوضاع والقوانين المدنية المعمول بها في الجمهورية السورية والبلدانية التي تُطَبَّقُ فيها ، سلق عمق وصلات الحكم المسيحية المذهبية ، فيسقط معه ان اقضى حد نحوه تحت لائحة والقوانين

المادة ١١٣

عكم الممرور السابق بمرام هذا القانون

العقود التي تكون قد تمت قبل ابرام هذا القانون بموجب الاصول المعمول بها عند اقامتها في المحال الملية اليهودية واليهودية واليهودية المذهبية في جمهوريتين السورية والبلدانية تعتبر صحيحة نافذة المعمول

مادة ١١٤

اعطام الاموال الشخصية الربانية والبرانية والصادرة من المحال
الميراثية والبلدانية والمحال الدينية المذهبية قبل ابرام هذا القانون

احكام الاحوال الشخصية النهائية التي تكون قد صدرت من المحال الملية
اليهودية او المحال الدينية المذهبية ، والقرارات التي تكون قد صدرت من هذه
المحال والمحال قبل ابرام هذا القانون تبقى معمولة بها كما قد صدرت من المحال
الدينية المذهبية بموجب هذا القانون بعد ابرامه

المادة ١١٥

كيفية استنطاق مندوبات الحكم والاصول التي يحث اناعزما في الماكان

في حال عدم وجود نص بصرى في هذا القانون

حيث لا يوجد في هذا القانون نص على امر يمرض محكمة بعود المحكمة الى
قانون الاحوال الشخصية للصفة الاخوية في سوريا وليس من لم تحدد في قانون
الاحوال الشخصية هذا ، مستند به ترجع الى رخصة والقوانين مدنية لمعول
في المهورية التي تنتمي اليه فمستند من هذه لاسطة والقوانين من حيث اليه

الفصل الثاني

في تحويل هذا القانون و ب ر م

المادة ١١٦

كيفية تحويل هذا القانون

تحويل مو د ه د القانون او بمعنى على الوجه الآتي - بعدم حد حكم اقتراح
حبيب الى اللجنة لتعدية بواسطة من سر المجمع الاعلى بدكر فيه مادة او مواد اتي
بقتراح تحويلها و م د ه د ، ولا بد ان مو ح د ه د ، و لصيغة التي يطلب لكل مادة
يعتزم تحويلها فتدرس اللجنة بدكره د ه د الاقتراح بالاشتراك مع مقدمه و د ه د
قررته يستدعي رئيس المجمع لاعلى اعضاء المجمع بدكره الى جلسة قانونية ، بالصريحه
المنصوص عليه في نظام المجمع الاعلى الداخلي ، لدرس د ه د الاقتراح . و د ه د صدقه
المجمع الاعلى موافقة لثاني اعضائه على الاقل يصح مبرماً ومرعي الاحراء

المادة ١١٧

إبرام هذا القانون

أصبح هذا القانون مهتماً ومرعياً للأحرار. تصديق الجمع الأعلى للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان في جلسته القانونية المستقرة في مركز المؤتمرات الدينية في حضور اشويش - لندن - في الرابع والعشرين من شهر آب سنة ألف وتسعمائة وتسعين. وتصديقه أنطون مضرول قانون اصول المحاكمات للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان السابق وذلك اعتباراً من هذا التاريخ .

ملحق

يجمع بعض المواد التشريعية
المتعلقة بصلاحيات المحاكم المسيحية المذهبية
وأحوال المسيحيين الشخصية

المورد ٣٣ الى ٣٧ من المرسوم الاستراعي

رقم ٦ الصادر في ٣ شباط سنة ١٩٣٠

المادة ٣٣ - يخص المحكمة المدنية بالطرف في جميع استاءات التي كانت حتى الآن من اختصاص المحاكم الشرعية او مذهبية ، ويستثنى منها استاءات التي تكونت صلاحية الطرف فيها بوجه تخصيص لثلاث محكمات تقتضي هذا المرسوم الاستراعي
مادة ٣٤ - ان مورد الآلية تدخل في دائرة اختصاص المحاكم المذهبية :

١ - خمسة

٢ - عدد الزوج

٣ - عدد الزوج

٤ - عدد الزوج والحلال وواحدة (اربعة) واثنتين

٥ - مسو

٦ - الاقرار بالموء

٧ -

٨ - مرس اربعة على الزوجين والتفويض عند حصول ابراج ، وذلك حتى في المروءة ، لانه ان ابراج او لصلار مع واحد - حتى المحكمة مدنية في تعيين مقدار النفقة او لتفويض تقتضي حكم مكنون في مصلق الاحصاء عربي ان مء - مء - سواء كان مكنونة و مدون نفقة

٩ - حتى بعد عند معلق لطرفين حسب على مقدار النفقة او التفويض وفي جميع المسائل امة مدني والحق في اربعة

١٠ - حتى قذاع بعين وصفي القاصر او تعيين خلفه عند وفاته او اعتزاله ، وذلك في حلال شهر واحد ابتداء من تاريخ الطلب المقدم

١١ - حتى بحاسة ولي اوقف واعطائه سند بحاسة في احيان الآيين .

اذا كان مستحق الوقف عند مء - الماسة مؤسسة دينية

اذا كانت ولاية اوقف قد اشترطت في اوقف بوجه تخصيص باللفة زوجية

١٢ - حق عزل ولي اوقف واقامة حاكم به في حالتين المبر ذكرهما ووفقاً
للشروط منصوص عليها

٣ - حق تعيين مستحقي اوقف عند بكون استحقاق الوقف مشروطاً في
صحة وقف عقراء اميلة

المادة ٣٥ - اذا دعي مدعي في دعوى حامية لدى المحاكم العادية وكان المدعي
مدعي يتعلق بالاحوال الشخصية التي يختص النظر فيها بمسألة الزوجية تقتضي المادة
السابقة ، ثم رأت تلك المحاكم ان الضرورة تقتضي باعتزال اولاً في ذلك المدفع ،
وحسب على المحاكم العادية ان تترقب عن الحكم في الأساس وان تعين منه يجب في
حالاتها على الفريق الذي وجه اليه مدفع ان يستصدر حكماً فيه من القاضي ذي
الاصلاحية . واذ لم يكن ذلك الضرورة موحدة بمصرف الدعوى عن الدفع وبحكم
في الأساس

المادة ٣٦ - ان قاضي الاحوال الشخصية يختص بالنظر في القضايا الزوجية هو
قاضي المسئلة التي تعقد لديها الزواج .

مادة ٣٧ - اذ عدد الزواج ايام سلطين مختلفين ، فعسكرة المسئلة الزوجية
التي تعقد ايام الزواج اولاً هي المحكمة ذات الاختصاصية

المواد ١١ و ١٢ و ٢٢ الى ٢٨

من القرار رقم ٦٠ L. B. الصادر في ١٣ اذار سنة ١٩٣٦

المادة ١١ - كل من يدرك سن الرشيد وكل متمتع بقواه العقلية يمكنه ان يترك
او يعتنق ديانة ذات نظام شعبي معترف بها ويكون هذا الترك او الاعتناق مقبولة
المسي . ويمكنه ان يحصل على تصريح "تمديد المختصة به في سجل النفوس . وذلك بأن
يقدم الى دائرة النفوس في محل اقامته شكلاً يحتوي على تصريح بارادته هذه ، وعند

الاقتضاء على شهادة قبول من السلطة ذات صلاحية في الطائفة التي يستعمل

المادة ١٢ - (المعدلة بأشادة ٢ من القرار ١٩٦ تاريخ ١٨ ت ٢ سنة ١٩٣٨) -
في حالة ترك الزوجين صنفتهما أو ترك أحدهما صنفه (الأولاد الصغار حالة والدهم،
وتسمى سجلات الأحوال الشخصية منصفة بهم كذا كانت وتصحح وفقاً لحالة الأب -
تطبق الأحكام السابقة في حالة وثق عرق الزوجين على إثارة الأب أو إبطال
الزواج والطلاق أو طلاق حتى ولو كانت حادثة لأولاد أو وصاتهم عادة في الأم

المادة ٢٢ - (المعدلة بمسود ١ كذا ١ سنة ١٩٩٦) يوضع حساب روح
السوريين والاندلسيين المقيمين في سورية في سجلات الأحوال الشخصية حالاً بعد
الاحتمال له، ويجوز دفعه مستندة في هذه الوثيقة بعضي حادده الذي
الذي أحصل بالزواج منه وهو لا يحل شخصيه في مكان محب إقامة الزوجين
بشهادة محررة بالكتابة العربية أو في جميع الأحوال في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام بعد
الاحتقال بالزواج

المادة ٢٣ - إذا ترك الزوجان أو أحدهما روحاً أو شخصاً من طائفة
بعض الأحوال الشخصية حادثة لأولاد من طائفة زوجية أو زوجة أو مسندة و
عانت وثيقة هذه السجلات في سجلات الأحوال الشخصية فيكون رواجهم
وكذا السجلات أو الموحدة المتضمنة للأحوال الشخصية منصفة فيكون رواجهم
المعدلة بمسود ٢ من تاريخ ١٩٣٨ في تركهم أو تسجل في سجلات الأحوال الشخصية
- عن أنه لا يمكن في هذه الحالة أن يكون رواجهم في سجلات الأحوال الشخصية
رأى الأولى ما بعده

المادة ٢٤ - في حالة لا يستلزم صدور عيب في المادة ٢٥ اتفاقاً يكون لأبي
وليس له مفعول شرعي روح محض به، وكذلك الصكوك أو الموحات المتعلقة
الأحوال الشخصية مسندة واستفادة وقد تقابل ما يحجب به أحد الطرفين المتعاقدين
ومعاقبات مسودات مسودات عيب في مادة ٢٥ من هذا القرار تحدد لدى أو صاحب
الأحوال الشخصية الذي حصل عدا روح واستلزمه صكوك أو عيب أو القوة اشر
أبها هي المسند من شهر واحد أو ثلاثة أشهر وإقامة من شهرين أو مدة لا تزيد من أربعة

بولنبانية) - يزول الطلاق المنصوص عليه اعلاذ ذا حصص المتعاقدين فيما بعد على
تحرير قيود سجلات الاحوال الشخصية المتعلقة بهم واصبح حصصين لنفس الزوج الذي
احتل توحه رواجها ونسبت وعتت وفقاً لصكوكه و التوجت المدة
لنظام الاحوال الشخصية

المادة ٢٥ - اذا تعدى سن حبي-واحد في سوريا و-١٠ او في سائر واحتي
كان صحيحاً اذا احتل به وفقاً للاشكال المنسقة في هذا السند و كان يصمم
الاحوال الشخصية التابع له الزوج لا يفسد شكله بزوج ولا يفسد كونه هي ناعه
عن لقب الزوجين بزوج وفقاً ببيكر بزوج حصصه في سوريا وسائر
للقانون المدني

المادة ٢٦ - لا شغل من يتركه بكونه صريخه بغير الاحوال
الشخصية المتعاقدين او حكمهم من مرار او لا شغل من يشك في ذلك او
شركاؤه ثم مسؤولين من عن لاصور في هذا الحق هذه خمسة بخص
ملاقاة لا شغل من ذلك عند وقت التفتت هذا في

المادة ٢٧ - يثبت في كل دولة محكمة قضائية - كيف انت في حالات
التي ردت من محكمة الاحوال الشخصية و في هذه المحكمة و حكمهم المادة

١ - صدر حكم من محكمة الاحوال الشخصية بتر محكمة مدسة
وودع بتم في دائرة اخرى لمحكمة مدسة و في كل هذا احكامهم من
محكمة مدسة بحكمهم به و كان على مدسة

٢ - في المحاكمات و بقة - سمون عددي - المادة ٢ من لقرار في ١٣
ايارس ١٩٣٦ بقرار مدسة بوزارة الداخلية و المادة ٢٠ من هذا القانون

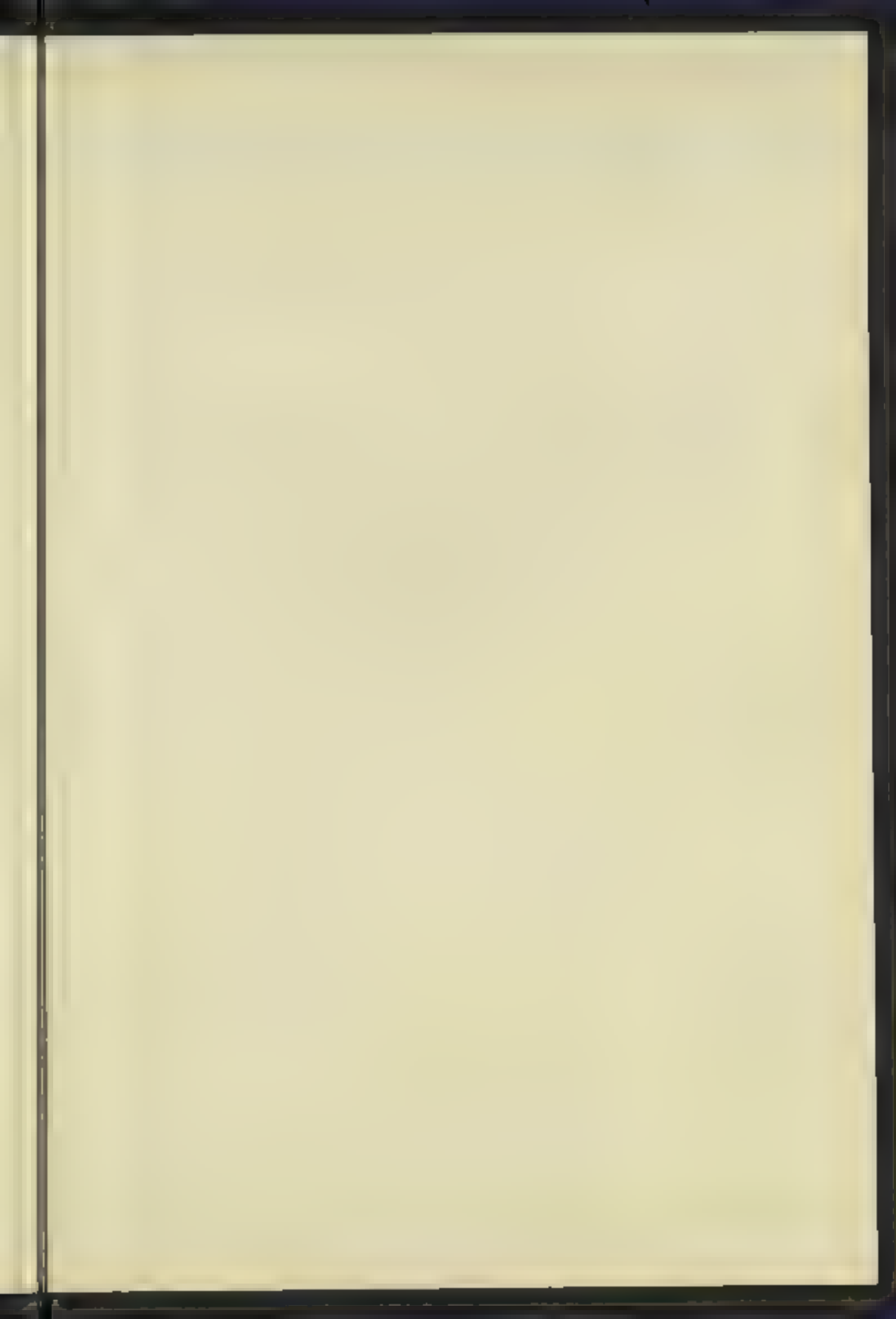
٣ - وفي جميع سائر مستحق تعرضه على محكمة مدسة او مدسة
و ستمد مدسة او تطبيق حكمهم من ردت الى على هذه محكمة و تثبت في
خلاف من وفي حالة مدسة مداحة وحب - شغل من مدسة و ليس و لا مدسة مدسة
لشكوك على من يعبه كل من ردت - صولت في حقه شغل

المادة ٢٨ - ان الصنفه العونستانية هي داخلة في الملحق ١ من القرار
عدد ٦٠ / B. الصادر في ١٣ اذار سنة ١٩٣٦ باقرار نظام الطوائف الدينية في
عداد انصوائف امعترف بها قسرياً وفعلياً

القرار رقم ١٠٩ الصادر في ١٤ ايار سنة ١٩٤٩

المادة ٢٩ - للسادة المدسة وحدهم الصلاحية اللازمة للطرفي دعاوى الاحوال
الشخصية المختصة بحبي واحد او بعدة "حارب اذا كان احدكم على الاقل تابعاً
سلاد تخضع فيه الاحوال الشخصية للمعق لمشي وقت تمواستها الدفدة

قانون
الأموال الشخصية
للإمارة الإنجليزية
في
سوريا ولبنان



الباب الاول

في تحديد بعض الكمات الواردة في هذا القانون
وفي شمول هذا القانون وتطبيقه

الفصل الاول

في تحديد ما يقصد ببعض العبارات الواردة في هذا القانون

المادة ١

ما يقصد بالعبارات الآتية :

- (١) يقصد بكلمة « قانون » حيث ترد فيما يأتي من هذا القانون « قانون لحوال الشخصية للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان » ، ما لم يُحدد غير ذلك .
- (ب) يقصد بكلمتي « طائفة انجيلية » حيث تردان في هذا القانون « مجموع الفرق الانجيلية المسجلة قانوناً في المجمع الاعلى للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان وهي ذات الطائفة التي تُعرف ايضاً بالطائفة البروتستانتية » ما لم يُحدد غير ذلك .
- (ج) يقصد بكلمتي « فرق انجيلية » حيث تردان في هذا القانون « البرشيات والجماعات الانجيلية في سوريا ولبنان المسجلة قانوناً في المجمع الاعلى للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان » ما لم يُحدد غير ذلك .
- (د) يقصد بكلمتي « المجمع الاعلى » حيث تردان في هذا القانون « المجمع الاعلى للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان » وهو يمثل الطائفة الانجيلية ومرجعها الاعلى في جميع الامور المدنية العامة واحوال افرادها الشخصية .
- (هـ) يقصد بكلمة « محكمة » حيث ترد في هذا القانون « احدى محاكم الطائفة الانجيلية المذهبية في سوريا ولبنان » ما لم يُحدد غير ذلك .
- (و) يقصد بكلمة « حاكم » حيث ترد في هذا القانون « كل رئيس او عضو محكمة مما لم يُحدد غير ذلك .
- (ز) يقصد بكلمة « توقيع » حيث ترد في هذا القانون « ما رسم وكية الموقع اوراق (نصة) اصبع اموقع .
- (ح) يقصد بكلمة « شاهد » حيث ترد في هذا القانون « شاهد ابدل باعتدلى المحاكم

المدنية في سوريا ولبنان . »

(ط) حيثما ترد صيغة المذكر في هذا القانون يكون المقصود بها المؤنث ايضاً مما لم يُحدد غير ذلك .

(ي) « سن الرشد » المقصود في هذا القانون هو « سن الرشد المقرر لدى المحاكم المدنية في سوريا ولبنان » .

(ك) يُقصد بكلمة « اجنبي » حيثما ترد في هذا القانون « كل من ينتمي الى تالعية غير التالعية السورية او التالعية اللبنانية » .

(ل) يُقصد بكلمتي « قس مرخص » حيثما تردان في هذا القانون « القس المرسوم الذي تخوّمه الفرقة الانجيلية التي ينتمي اليها صلاحية احرار المراسم الكنسية كالمعمودية والخطبة والزواج » .

الفصل الثاني

في شمول هذا القانون وتطبيقه

المادة ٢

تطيس هذا القانون على ابناء الطائفة الارمينية الوطنيين

تسري احكام هذا القانون على ابناء الطائفة الانجيلية الوطنيين في سوريا ولبنان حيثما وحدوا .

المادة ٣

من هو ابيه الطائفة الارمينية

يُعتبر ابن الطائفة الانجيلية كل مولود من أب انجيلي لم يجرِ نقل قيد نفوسه الى طائفة اخرى ، ويتم قومه في تلك الطائفة ، وكل من يكون قد اعتنق المذهب الانجيلي

وتُجس في عضوية إحدى العرق الانجليزية بعد اجراء المعاملة المطلوبة قانوناً . ويعتبر ابن الصائفة الانجليزية ايضاً كل مولود من امرأة انجليزية غير متزوجة لم يجز نقل قيد نفوسه الى طائفة اخرى ويُقبل من تلك الطائفة .

المادة ٤

نطبق هذا القانون على ابناء الطائفة الانجليزية الاجانب

تُطبق احكام هذا القانون على ابناء الطائفة الانجليزية الاجانب في جميع الدعاوى والموجبات التي يدخل في صلاحية الحاكم الانجليزية المذهبية في سوريا وبنان والظر والفصل فيها ، وهي المحددة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من قانون اصول المحاكم للطائفة الانجليزية في سوريا ولبنان

المادة ٥

نطبق هذا القانون في احوال التبني والوصاية والولاية

في احوال التبني والوصاية والولاية تسري احكام هذا القانون على المتبني او الوصي او الولي اذا كان المتبني او القاصر او المحجور عليه انجليي ، ولا تسري على الوصي او الولي او المتبني الانجليي اذا كان القاصر او المحجور عليه او المتبني غير انجليي .

المادة ٦

نطبق هذا القانون في احوال الزواج

في احوال الزواج تسري احكام هذا القانون على الزوج الوطني غير الانجليي او الزوجة اوطية غير الانجليزية اذا كان رعاها قد تم في الكنيسة الانجليزية

المادة ٧

الحاكم والامور التي يطبق هذا القانون فيها

يُطبق هذا القانون في كل الحاكم المذهبية للفرق الانجليزية الممتدة في المجمع الاعلى ،

وفي كل الأمور التي من صلاحية هذه المحاكم الطر والنصل فيها ، ما عدا الأمور لمحبة التي تخالف فيها احكام هذا القانون عقيدة العرقة الانجليزية التي يُراد تطبيق هذا القانون عليها او على افرادها ، والتي يُقرر الجميع الاعلى مخالفتها سقيمة تلك لفرقة الرئيسية ، ويُعفي تلك العرقة وفرداها من التقيد بها .

المادة ٨

حكم العقود التي تكون قد تمت قبل ابرام هذا القانون
العقود التي تكون قد تمت قبل ابرام هذا القانون بموجب الاحكام المعمول بها عند اتمام لدى المحاكم المدنية الهولندية ، او المحاكم الانجليزية ، المذهبية في الجمهوريتين السورية والسعودية ، تُعتبر قانونية ومرعية الاحراء .

المادة ٩

الدعوى التي تكون قد رفعت والاعطام او القرارات
التي تكون قد صدرت قبل ابرام هذا القانون
الدعوى التي تكون قد رفعت الى المحاكم المدنية الهولندية او المحاكم الانجليزية في سوريا ولبنان ، والاحكام او القرارات التي تكون قد صدرت من هذه المحاكم او المحاكم المذهبية قبل ابرام هذا القانون ، تُعتبر قانونية ومرعية الاحراء .

المادة ١٠

العقود التي لا تظن عليها اعطام هذا القانون
لا تُطبق احكام هذا القانون على العقود التي يكون قد تم عقدها قبل ابرام هذا القانون بموجب القوانين المدنية المرعية الاحراء .

الباب الثاني

في الخطبة واحكامها

الفصل الاول

في ماهية الخطبة وشروطها ومدتها

المادة ١١

ماهية الخطبة

الخطبة عقد يجري بين ذكر وأنثى يتصلان اتفاقاً على رواج مستقبل

المادة ١٢

كيف تتم الخطبة

تتم الخطبة بالرضا المتبادل بين الخطيبين ويتم حرثها ان كلا راشدين، او برصانها المتبادل ومصادقة الوي او الوصي على حصة من لم يكن منها راشداً او حكار محجوراً عليه .

المادة ١٣

شروط الخطبة

يُشترط في الحصة :

(١) ان يكون الخطيب عاقلاً متكاملاً الشروط التي تترتب له للزواج بموجب هذا القانون

(ب) ان يكون الخطيب قد أكمل السنة السابعة عشر من العمر اذا كان ذكراً او الخامسة عشر اذا كان أنثى .

المادة ١٤

مدة الخطبة

يجب ان لا تتجاوز مدة الخطبة سنة كاملة، الا اذا أشرط عند عقدها ان تكون مدة أطول معينة، او اذا تحدت مدتها برضا الخطبين ومصادقة الوالي او الوهي على خطبة من يمكنه من راى او من كان معها بحضور عبه .

الفصل الثاني

في فسخ الخطبة وأحكامه

المادة ١٥

الاسباب التي تقول احد الخطبين من فسخ الخطبة

الاسباب التي تقول احد الخطبين حق فسخ الخطبة هي :

- (١) الرضا المتبادل
- (ب) وفاة احد الخطبين
- (ج) ظهور سب يمنع الزواج من الاسباب المبررة في باب الزواج من هذا القانون
- (د) ثبوت تهتك احد الخطبين ، او احكامهم على احدهما في دعوى تتعلق بالعنف ، اذا كان التهتك او احرام المتعلق بالعنف قد وقع قبل الخطبة وانشاء الخطيب الخطي عمداً عن الخطيب الآخر عند عقد الخطبة ، او اذا كان قد وقع بعد الخطبة
- (هـ) اعتناق احد الخطبين الاصلحلي غير اندهب الاصلحلي او ديناً آخر .
- (و) احكامهم على احد الخطبين بحرم شيء ، او بانسحق لمدة تتجاوز السنة اشهر .

(ر) انقضاء مدة الحصة انسية في المادة ١٦ من هذا القانون ، لم يتم تحديد
بالرضاء المتبادل .

المادة ١٦

الحق المتبادل بين احد الخطيبين وورثة الخطيب الآخر

اذا توفي احد الخطيبين فلم يبق الاخر ان يستوفى بحكم من المحكمة كل ما
يكون قد قدمه الى الخطيب المتوفى من عربون او مهر او هدايا حين الخطبة او في
اثنائها ، وعليه ان يرجع بورثة ، مدّتهم كل ما يكون قد تقدم من الخطيب المتوفى
من هذه الاشياء حين الخطبة او في اثنائها .

المادة ١٧

الحق المتبادل بين الخطيب اذا اقتضا على فسخ الخطبة او فسخ سبب

بمع روافدها ولم يكن احدهما المسبب

اذا تفرق خطيبان على فسخ الخطبة ، او اذا صدر سبب بفسخ رواح الخطيبين
لم يكن احدهما المسبب ، فعلى كل من الخطيبين ، اذا طلب منه المهر او العربون
دائماً ، ان يرد للمهرق الآخر كل ما يكون قد تقبله من المهرق الآخر من عربون
او مهر او هدايا حين الخطبة او في اثنائها

المادة ١٨

من الخطيب المريء على الخطيب الناكل او المسبب لفسخ الخطبة

اذا ظهر سبب من احد الخطيبين بدعو الى فسخ الخطبة ، او بكل احدهما عن
الخطبة دون سبب قانوني . نوجب على الخطيب المسبب لفسخ الخطبة او الناكل معها
دون سبب قانوني ان يعيد للخطيب الآخر كل ما يكون قد تقبله من الخطيب الآخر

ويختص كل ما يكون قد قدمه للفريق الآخر من مهر او عربون او هدايا عند الخطبة او في انائها . وعلاوة على ذلك فله محكمة ان تحكم بالتعويض على الخطيب المسبب لفسخ الخطبة او التناكل منها دون سبب قانوني . وليس لصاحب حق التعويض ان يجوز له حقه هذا الى شخص آخر ، ولكن يكون بورثة صاحب ذلك الحق بعد وفاته ان يطلبوا بالتعويض اذا اعتدوا به الخطيب المسبب لفسخ الخطبة او التناكل عنها دون سبب قانوني ، او متاعمة المطالبة بذلك التعويض اذا كانت دعوى المطالبة به قد رفعت الى المحكمة قبل وفاة الخطيب المطالب . وحكم المحكمة بوجوب التعويض يكون مفرد ومرعي الاحراء عند بلوغه الدرجة القطعية

المادة ١٩

تقدير التعويض في حال فسخ الخطبة او التناكل عنها ولزوم هذا التقدير

اذا حكمت المحكمة بلزوم التعويض لاحد الخصمين على الآخر بموجب المادة ١٨ من هذا القانون ، تقدر المحكمة قيمة التعويض الذي يجب ان يؤديه الخطيب المسبب لفسخ الخطبة او التناكل عنها دون سبب قانوني ، وتجرد تصريح الخطيبين بعدم تقبل هذا التقدير يصح لازماً على الخصمين لزوم حكم المحكمة القانونيين .

المادة ٢٠

مصلحة المطالبة بمحقوقه الخطيبين

بعد سنة من رتب فسخ الخطبة بالوفاة او اي سبب آخر يسقط كل حق للخصمين او ممن يعوم مقامهما في الادعاء . فيما يتعلق بالخصمة المنسوخة

الباب الثالث

في الزواج واحكامه

الفصل الاول

في ماهية ابرواح وشروطه

المادة ٢١

ماهية ابرواح

الزواج عقد يجري بين ذكر وانثى قصد منه لاقتران الطبيعى والصيغى ولاشتراك
في المعيشة الدائمة مدى العمر

المادة ٢٢

كيف ومن يتم الزواج

يتم الزواج بكامل حرية المتعاقدين ورغبتهما المتبادلة، ومصادقة اولى و اوصى
على دواج من كان مهراً قاصراً او محجوراً عليه، وبعد احراء الامور التي تقرها
الكنيسة التي تعقد

المادة ٢٣

شروط الزواج

يشترط لعقد الزواج ما يلي :-

- (١) ان يكون المتعاقدان عاقلين مستكملي القوي التي تمكنهم من اتمام
الاقتران الطبيعى
- (ب) ان يكون المتعاقدان سالطين من الامراض التناسلية ومن ذ. ا. ا. ا.
والامراض العقلية
- (ج) ان يكون طالب الزواج قد اتم السة الثامنة عشرة من اعمار اذ كان

ذكرنا السادسة عشرة اذا كان انثى .

- (د) ان لا يكون بين المتعاقدين صلة وصاية او ولاية عدم حكمها ، او صلة قرىبي تمنع اقترانها بموجب المادة ٢٥ من هذا القانون ، او صلة تنجر حارر حكمها
(هـ) ان لا يكون احدهما متعاقدين مرتبطاً او كلاهما مرتطبين برواح سابق
(و) ان يكون كلا المتعاقدين مسيحيين واحدهما على الاقل الحيلة

المادة ٢٤

جواز تزويج القاصر

يجوز تزويج القاصر الذي لم يتم الثامنة عشرة من العمر والناصرة التي لم تتم السادسة عشرة في ظروف استثنائية فقط بحكم المحكمة . وشروطه في تزويجها ان يكونا ناسيين

المادة ٢٥

الصلوات التي تمنع الزواج

لا يحق لطالب الزواج ان يتزوج :

- (١) شقيقته (و) اخته (ك) بنته (ح) بنت ابيه
(ب) جدته (ز) زوجة جده (ل) بنت ابنه (ف) بنت امه
(ج) حماته (ح) زوجة ابيه (م) بنت بنته (هـ) بنت زوجته
(د) كخته (هـ) زوجة عمه (ن) بنت اخيه (ق) من بينه وبينها صلة وصاية
(هـ) عمة (ي) زوجة خاله (س) بنت اخته او ولاية او تنجر حارر حكمها

ولا يحق لطالبة اروح ان تتزوج :

- (١) شقيقها (و) اخوها (ك) ابنها (ح) اخاها من ابيها
(ب) جدتها (ز) زوج جدتها (ل) ابن ابنه (ف) اخاها من امها
(ج) حماتها (ح) زوج امها (م) ابن بنتها (هـ) ابن زوجها
(د) روح ابنتها (هـ) زوجة عمها (ن) ابن اخيها (ق) من بينها وبينه صلة وصاية
(هـ) عمها (ي) زوج خالتها (س) من تحتها و تنجر حارر حكمها

الفصل الثاني

في كيفية عقد الزواج

المادة ٢٦

الشهادات اللازمة لعقد الزواج

على طالب الزواج ان يستحصل شهادة خطية من راعي الكنيسة التي ينتمي اليها تثبت عدم وجود مانع يمنع رواجه وان لم يكن بشي الى كيسة انجيلية فيجب ان يستحصل تلك الشهادة من الرئيس الروحي للكنيسة التي ينتمي اليها ، ونهض ذلك الرئيس الروحي اعطاء تلك الشهادة ولم يسلح القس المرخص الذي يريد الصال عقد الزواج عن يده سدا قانونياً يمنع رواجه ، كان على الصال ان يستحصل عوضاً عن شهادة الرئيس الروحي شهادة خطية مئة من مختار المنطقة التي يقطنها مرقمة من مختار وشهدين حرين ، وعلاوة على الشهادة المار ذكرها على طالب الزواج ان يستحصل شهادة خطية من طبيب قانوني معروف تثبت عدم وجود مانع طبي يمنع الزواج ، وتصديقاً خطيب من وصيته او ولته اذا كان لا يزال قاصراً او كان محموراً عليه ويقدم هاتين الشهادتين وذلك استعديق الى القس المرخص الذي يرضى في اجراء عقد الزواج عن يده

المادة ٢٧

مراسيم الزواج الكنسية

ادام ير القس المرخص سداً يمنع الزواج بعد لتدقيق في اوراق طاسي الزواج ، وبعد استشارة اهبة التي تعني شؤون الكنيسة التي ينتمي اليها طاسا الزواج او احدهما على الاقل ، يجري ذلك قس المرخص مراسيم الكنسية في الوقت والمكان اللذين يعينهما بالاتفاق مع طاسي الزواج بحضور شاهدين على الاقل .

المادة ٢٨

محضر الزواج

بعد اتمام عقد الزواج وهما المتعاقدان مئة جيداً ، يُنظم محضر يذكر فيه اسم وكنية المتعاقدين ، وسنهما ومدتهما وتبنيتهما ، واسم وكنية والديهما ، ومحل إقامة المتعاقدين ، واسم وكنية شاهديهما وشهودهما ، واسم وكنية القس المرخص اندي يتم العقد عن يده ، وتصريح واضح من المتعاقدين بعتوان المحاكم لذهنية امتنية الى الكنيسة التي وحتها مرحها في حواها الشخصية واحوال اولادها الى ان يرحو عن ولايتها ، ويحفظ احكام تلك المحاكم تحجب هذا القبول وقبول اصول المحاكمات العائمة لاجبية في سور وسان ، وسها يتهمان بتربية اولادها بموجب تعاليم الكنيسة التي روحها . ويوقع لمحضر المتعاقدين والقس المرخص والشاهدان او الشهود .

الفصل الثالث

في وحدات الزوجين المتخصصين

المادة ٢٩

واجبات الزوجين

الزواج يوجب على الزوجين الامانة الزوجية وحسن المعشرة ولافتان حقني الطبيعي والتعاون على اعادة الاولاد وتربيتهم ، واسم . توارث وحب شرع سالا ، ولكنه لا يوجب عليها الانباء الى مذهب واحد او عه واحد من نحو تلك المسيحية

المادة ٣٠

واجبات الزوج

الزوج يوجب على الزوج الامتناع على زوجته وإسكانها حسب مقتدرته ،
ومحبتها

المادة ٣١

واجبات الزوجة

الزوجة يوجب على زوجة حازم من مائة ومائة ، وصحته في الأمور ،
والإقامة في مسكن شرعي ، وهي في زوجها كمن لها يد مشروع ،
صحته المحكمة الأهلية التي تعود بها على في الأحوال الزوجية الشخصية .

المادة ٣٢

مقام الزوج في الأسرة

الزوج رأس الأسرة شرعي ، يسمي ، وله الحق في حين ، وفيه عينية
ألموميه بحسب ، وله حق في ممتلكاته ، وله في زواجه ودية الخيرية
على الأولاد

المادة ٣٣

مقام الزوج في العائلة

زوجته مديرة شؤون الأسرة الداخلية ، ولها الحق في استئجار من زوجها ، وعلى
حسابه في حين ، وله عينية من ممتلكاته ، وله في حاله ودية
الزوج ، وله حق في الأولاد ، وله في الأولاد في الوصاية عليهم ،
شرط أن تكون حاصلة على مؤهلات الأسرة ، وله في أسر المحكمة في تهود إليها
صلاحية عمل في الأحوال الزوجية لشخصه

الفصل الرابع

في بطلان الزواج وإبطاله

المادة ٣٤

منى يكونه السرواح اطلال

يكون الرواج باطلا :

- (ب) د کان پيدا شوي تمدن په قرونو شمير دوو - شپږمې سده ۲۵۰۰ز هـ لخوا
د مېشتو ليکونکو : - اوسه وروسته ليکنه جوړه

१७ ५२५

صلى الله عليه وسلم

سُطَّر رَوَاجُ حَسَبِ رَوَاجِهِ وَحُكْمِ عُمَمَةٍ -

- (ج) ادا ہو سکی حد سے قدرتی اور کلامی میں ہیں ۔ جس میں تمام اعداد و اقسام کے ذائق
ادبی و فاضلہ میں رو ۔ مضر و محجور عیدہ میں اورت عکسہ بلاضع
موجباً لاجلہ اوج

(د) اذا كان عقد الزواج قد تم بحدثة في الشروط الأساسية بعده او ما كراه احد المتعاقدين على قبول العقد .

المادة ٣٦

منقوله كل من المتعاقدين على الاخر في حال طارده الزوج او اطاله

اذا حكمت المحكمة بطلان الزواج او بطله تحل الحقوق والواجبات الزوجية المتبادلة بين المتعاقدين كما هي مبينة في هذا القانون ، على ان يكون للحكمة تحكم على الفريق لمصلحة لطلان الزواج او بطله ، بوجوب التعويض الى الفريق الآخر له . ما يكون قد اصابه من الاضرار ، ويكون حكمه بوجوب التعويض متى اكتسب الصفة القطعية - مؤبداً ومرعى الاحراء .

المادة ٣٧

تقدير التعويض في حكم طارده الزوج او اطاله ولزوم هذا التقدير

اذا حكمت المحكمة بوجوب التعويض في حل ابطال الزواج او بطله ، بعد مسع التعويض المتوجب دونه . وتحدد بمصرح فريقين حصاً بقول تقدير المحكمة هذا ، يبرمها هذا تقدير زوج حكمه بحكمتين قارون .

المادة ٣٨

اي منى نسمع المدعى المقتضى باطلال الزواج

لا نسمع دعوى ابطال الزواج بعد مرور سنة على معرفة صاحب الحق في اقامة المدعى للسبب المدعى باطلال

المادة ٣٩

امطاله الزواج نكرا لمن يكونه زواجه باطلا او يطل زواجه

و حكمه بطلان زوج متعاقدين او بطل واحد ، يمكن لكل منهما ان يتزوج زوجاً اخر ، بوقت عدم الشروط بطله لزوج

الفصل الخامس

في فسخ الزواج واحكامه

المادة ٤٠

منى فسخ الزواج

يُفسخ الزواج طلب أحد الزوجين وحكم المحكمة . -

(١) اذا نحن أحد الزوجين حثوياً مطلقاً لا يمكن شذوذه بشهادة الاخصاء .
الاختصاصيين الذين تعينهم المحكمة . على ان يحكم المربض على الصحيح بالاعالة
اذا رت المحكمة موحاً بذلك

(ب) اذا ثبت بحكم محكمة مدنية اعرائية ان أحد الزوجين حاول قتل الآخر

(ج) اذا اعتنق الزوج الآخر دين غير الدين المسيحي

(د) اذا عاب أحد الزوجين ولم يمكن معرفة مكان وجوده ، بعد ان يمر على
صياحه خمس سنوات على الأقل ، وسعد ان يثبت ذلك للمحكمة ، إلا في ظروف
استثنائية قاهرة ، ويرجع احكامهم في تلك الظروف الى صورة المحكمة .

(هـ) اذا انقطع أحد الزوجين عن مساكنة الآخر مدته لا تقل عن الثلاث
سنوات ، ولم تمنع جهود المحكمة باقناعه بالرجوع الى المساكنة الزوجية ، وطلب
الزوج الآخر فسخ الزواج على انه يكون للمحكمة في هذه الحال ان تؤخر حكم
الفسخ مدة لا تتجاوز الستين يوماً . الزوجين مهلة اخرى كافية للمصالحة

المادة ٤١

مفوق الزوجين بعد فسخ الزواج

اذا حكمت المحكمة بفسخ الزواج تظل الحقوق والواجبات الزوجية
المتبادلة بين الزوجين . وللمحكمة ان تحكم بوجوب التعويض لأحد الزوجين على

الآخر ، ويكون حكم المحكمة هذا يوجب التعويض بعد اكساب الضعة نصمية
مهما ومرعي الاجراء

المادة ٤٢

تقدر التعويض او المبلغ المتوجب للزوجة في امطام الزواج

اذا من احد الزوجين حرجاً مطلقاً لا يمكن شفاؤه ، حكمت المحكمة بفسخ
الزواج ، ويوجب ائمة الزوج العاقل للزوج المصاب بالجنون ، وتقدر المحكمة
المبلغ الذي يجب على الزوج العاقل اذ هو بلا علة وكيفية اذ . هذا مبلغ . وتحدد
تصريح الزوج العاقل حث بقوة تقدير المحكمة هذا ، يلزم هذا التقدير لزوم حكم
المحكمن القانونيين

(ب) اذ حكمت المحكمة بفسخ زواج لاحد الاسباب المنصوص عليها في البود
(ب) و(ب) و(د) و(هـ) من مادة ١ من هذا قانون ، ويوجب تعويض احد الزوجين
للاخر ، تقدر المحكمة مبلغ التعويض بمقتضى ادواته . وتحدد نصيب الزوجين
خطاً بقولهم تقدير المحكمة هذا ، يلزمها هذا التقدير لزوم حكم المحكمين
القانونيين

المادة ٤٣

امطام زواج من بضع زواجه فكرياً

يمكن لمن يفسخ زواجه ان يتزوج مرة اخرى اذا اكتسبت لديه الشروط
القائسة للزواج .

الفصل السادس

في الطلاق واحكامه

المادة ٤٤

منى يطلق احد الزوجين من الآخر

يصق احد زوجين من الآخر دلت عليه من زنا . وحسب الزوج الآخر
الطلاق من المحكمة

مادة ٤٥

من المطلق والمطقة على المطلق والمطقة

لاحق لمطلق ومطقة محكوم عليهم على الزوج الآخر اما حق مصق ومطقة
محكوم لها على الزوج الآخر فهو محصور في التعرض لدي تعرض المحكمة وحوله .
ويكون حكم المحكمة بوجوب التعرض متى اكتسب الصفة القطعية مبرماً
وصريحاً لا حوا .

مادة ٤٦

تقدير التعرض في احكام الطلاق والزوج لهذا التعرض

اد حكمت المحكمة مطلق او مطقة على الزوج الآخر تقدر المحكمة مبلغ
ذلك التعرض . وتحدد نصيب الزوجي دعوى الطلاق حسب تقدير المحكمة
يؤمها هذا التقدير لزوم المحكمين لقوانين .

المادة ٤٧

املاء الزوج بعد الطلاق

يجوز للمطلق والمطقة ان يتزوجا مرة اخرى بعد صدور حكم الطلاق واكتسابه

الصفة القطعية اذا تمت لديها الشروط المؤهلة للزواج بموجب هذا القانون . اما المطلق والمطلقة فلا يجوز تزويجه مرة اخرى الا بقرار يصدره المحكمة التي حكمت بطلاقها ، وبعد مرور خمس سنوات على الأقل على اكتساب حكم الطلاق الصفة القطعية ، وبعد استدعاء نائب الطائفة الخميني وسبع دواعي بصفته شجعاً ثالثاً لارماً .

المادة ٤٨

الى متى تسمع دعوى الطلاق

- (١) لا تعود تسمع دعوى الطلاق بعد مرور ستة اشهر على معرفة طالب الطلاق السبب الموجب للطلاق . او بعد مرور خمس سنوات على حدوث ما يوجهه .
 (ب) لا تُسمع دعوى الطلاق بعد ان يصحح القاب صراحة او ضمناً عن الزوج لمدب
 (ج) لا تقبل دعوى الطلاق على ميت ، وتحفظ دعوى الطلاق بموت المدعى عليه .

الفصل السابع

في المهر واحكامه

المادة ٤٩

ما هو المهر

المهر تساعد الزوجين احدهما من الآخر بسبب متافرة بينهما ويحول بمصاحبة

المادة ٥٠

اسباب المهر والواجب المترتب على ميبه

اذا تنفست عيشة احد الزوجين واصبحت مرة فوق احتمال له لمعاملة الآخر المتواصلة ، ولم تُفصح وسائل المصالحة بينهما ، وطلب المهر ، جاز للمحكمة ان تحكم

به مدة معينة ، او الى ان يصحح ، او الى ان يُعَدَّ حكم المادة ٥٠ من هذا القانون .
 فاذا كان الروح هو المسبب و جئت عليه النعقة للروحنة واولاده الذين في حكم
 رضاعتها او حضانها . و قد كانت الروحنة هي المسنة . فلا تؤم الروح النعقة الأعلى
 اولاده الذين في رضاعتها او حضانها . و يكون حكم المحكمة بوجوب النعقة ، متى
 اكتسب النعقة القطعية ، مبرما و مرعي الاجراء .

المادة ٥١

تقدير النعقة في اصنام النهر و لزوم هذا التقدير

اذا حكمت المحكمة بوجوب النهر و لنعقة توجب المادة ٥٠ من هذا القانون
 تقدر مبلغ النعقة المترحب اداؤها . و معنى كريمة تاديتها . و تحدد نصريه عريفي
 دعوى النهر خطأ بمول تقدير المحكمة و تعيينها بدمر هذا التعديل و تعيين لزوم
 حكم المحكمين القويين

المادة ٥٢

حكم النعقة التي تستوفى في وفاتها

فالم تستوف الروحنة النعقة في اوقاتها متى ما دمت على روحها لا يطلها
 موت الروح

الفصل الثامن

المادة ٥٣

وجوب العدة ومهرزنا

بني تروحة دا بوي روح . و حكمت المحكمة بطلان زواجها او ابطاله
او فسخه ، او حكمت ف رطلاق ، ان تقدر ثلاثة شهر بعد وفاة روح . ومردور
حكم المحكمة بطلان زواجها او ابطاله . وحكم المحكمة ف بالطلاق
وان ارادت بعد ذلك يتراجع قبل ان يكون قد مر على وفاة زوجها ، او مردور
حكم المحكمة بطلان الزوج او فسخه او فسخه ، او حكم المحكمة ف بالطلاق ،
تسعة اشهر ، او قبل ان تقدر حلياً . كانت حماً ، وحب عليم ان تسمح
شهادة حقة هي كونه حماً

الباب الرابع

في السور والحاكمها

الفصل الاول

في البنوة الشرعية وحقوق الاولاد الشرعيين وواجباتهم

المادة ٥٤

ماهية البنوة الشرعية

البنوة الشرعية هي البوة الحاصلة من رواج شرعي

المادة ٥٥

منى بنصر الولد شرعياً

ولد الذي يولد في نكاح مساكاة الزوجين ، أو الذي يولد بعد انفصال الزوجين لأي سبب كان مدة لا تتجاوز اثلاثاً عشرة يوماً من انفصال الزوجين ، يُعتبر ولد شرعياً ما لم يقم دليل قاطع على أنه غير شرعي . أما الولد الذي يولد بعد ثلاثاً عشرة يوماً من انفصال الزوجين لأي سبب كان فلا يُعتبر شرعياً مدينته ، والذي ما لم يعترف الزوج ببنوته

المادة ٥٦

منى يظن من الزوج بأقامة الدعوى بعدم شرعية الولد

لا يحق للزوج إقامة الدعوى بعدم شرعية الولد بعد مرور ثلاثة أشهر على معرفته من وقوع الولادة

المادة ٥٧

على من قادم دعوى عدم شرعية الولد

يمكن للزوج إقامة دعوى عدم شرعية الولد على الزوجة أو على الولد أو عليه كليهما

المادة ٥٨

منى لا يكون للزوج من انظار نوبة الولد الشرعية

لا يحق للزوج استكار نوبة تولد شرعية اذ ولد بعد مرور مائة وعشرين يوماً على
عقد الزواج الشرعي على الأقل ما لم يعرفه منه يساً ان يحدث الولد

المادة ٥٩

منى ثبت عدم شرعية الولد دونه دعوى

ثبت ان الحمل قد وقع في السنة اعصاب الزوجين العلوي ، وان الولادة قد
حدثت قبل مرور سنة وعشرين يوماً على عقد الزوج الشرعي ، لا يكره الزوج
مكتفياً بقائمة اي دليل حر لانت عدم شرعية النوبة .

المادة ٦٠

منى يكون شرك الوارث في الارث او لمن يحرم من الارث بسبب الولد
الحق باقامة الدعوى لاثبات عدم شرعية النوبة

دا ترمي الزوج او بعد قوة الاحراء قبل مرور الثلاثة اشهر المخصوص عليه في
المادة ٥٦ من هذا القانون ، او اذا عاب الزوج وكان محل اقامته مجهولاً ، او استحال
احضاره على الولادة لأي سبب كان ، يحق للشركاء او ذوي الارث او لمن يجوزون من
من الارث بسببه ان يقيموا الدعوى يعلم شرعية لنوبة في خلال ثلاثة اشهر بعد
معرفة عن وقوع الولادة .

المادة ٦١

منى يظل كل من باقامه دعوى عدم شرعية النوبة

بعد اعتراف الزوج شرعية ابوه صراحة او ضمناً او بعد الثلاثة اشهر المخصوص

عليها في مادة ٥٦ ولادة ٦٠ من هذا القانون لا يسمع دعوى عدم شرعية النسوة ،
 ما لم يكن من به حق إقامة تلك الدعوى قد خضع وأعلن على الاعتراف بالنسوة ، أو
 على عدم ممارستها شرعاً ، أي - بمعنى صاحب حق إقامة الدعوى ثلاثة أشهر
 لإقامتها من تاريخ اكتسابه حقه بعد كونه

مادة ٦٢

منى تصح نكاح المرأة الموروثة من رواج غير شرعي

تصح نكاح المرأة الموروثة من رواج غير شرعي شرعية بعد رواج و منه
 بموجب هذا القانون يجوز للمرأة الموروثة من رواج غير شرعي من نكاح
 حر حر حكمة من عدمه

مادة ٦٣

مروءة و من شغل الرأب الذي تصح نكاحه شرعاً

أولاً شرعي و منه - من رواج غير شرعي و منه ٦٢ من هذا
 القانون - من رواج غير شرعي و منه - من رواج غير شرعي و منه - من رواج غير شرعي
 و منه - من رواج غير شرعي و منه - من رواج غير شرعي و منه - من رواج غير شرعي

مادة ٦٤

وامانة موروثة في الرأب الذي تصح نكاحه شرعاً

على الأول شرعي و منه - من رواج غير شرعي و منه ٦٢ من هذا
 القانون - من رواج غير شرعي و منه - من رواج غير شرعي و منه - من رواج غير شرعي
 و منه - من رواج غير شرعي و منه - من رواج غير شرعي و منه - من رواج غير شرعي

المادة ٦٨

هو الولد غير الشرعي على امه وحقوقه التوارث بين الولد غير الشرعي ووالديه
لكل ولد غير شرعي على امه حق الرضاعة والحضانة ولولاية والوصاية والشفقة
الى ان يبلغ سن الرشد . ١٠ . حقوق التوارث بين الولد غير الشرعي ووالديه فانها
تخص بالانظمة والقوانين المدنية سرعية الاحراء .

الباب الخامس

في التني

الفصل الاول

في ماهية النسي واحكامه

المادة ٦٩

ماهية النسي

النسي عقد بين ابناء واتخذتصاح بوجه نسبة احدهما الى الآخر كنسبة الولد الى والده او وبنده ، وهو لا يجري سوى بالنسب عادة بين مسيحيين ومسلمين حريتين ، وتوافقته ولي او وصي لقاصر او المحصور عليه مهرا ، وبقرار من محكمة

المادة ٧٠

شروط النسي

يُشرع في النسي ان يكون امسي صكبر - من اتمنى ثلثي عشرة سنة كاملة على الاقل ، وان يكون بكيفية حسن استرة غير متزوج ، او متزوج وليس له اولاد ولا امل له بولاد من الزواج الذي يربطه حين النسي

المادة ٧١

عدم جواز نسي احد الزوجين اعدا رونه موافقة الزوج الاخر
لا يجوز لتزوج ومدة زوجة ان نسي او نسي احدا دون موافقة الزوج الاخر

المادة ٧٢

ما للنسي وعليه من الحقوق والواجبات ازاء النسي

للنسي من حقوق على النسي وعليه من واجبات للنسي ١٠ دلاورد ثلثين

على والديهم وعليهم الى والديهم من الحقوق والواجبات ، ما عدا حقوق الارث التي
تكون خاصة للأنظمة والقوانين المدنية الموعية الاجراء

المادة ٧٣

من الام الطبيعية وواجبها في رضاعة ابنها الثاني وعقود المتبني الاخرى

على اقرانه الطبيعيين

التي لا يبطل حق وواجب الام الطبيعية في الرضاعة ، ولا يفقد المتبني من
الحقوق الاخرى على قرانه طبيعيين ، سوى بقدر ما يسرل عنه المتبني بعد بلوغه
من الرشد بتمام حريره

المادة ٧٤

ابطال التبني

يمكن ابطال تبني دائن انساني ومنه دقة المحكمة ، او بحكم المحكمة
بناء على طلب احدهما او طلب وصي ووي استثنى تناحر او المحذور عليه ، اذ رت
المحكمة وجوباً لذلك

الباب السادس

في الرضاعة والحضانة

الفصل الاول

في الرضاعة

المادة ٧٥

زمن الرضاعة

زمن الرضاعة سكتان من يوم الولادة

المادة ٧٦

عن وواجب الام في ارضاعها اولادها

تتولى الام ارضاع اولادها ، مصلحة او غير مطلقة ، مغلبي روحها بسبب آخر او غير مغلبي ، ما دامت حالتها النفسية والصحية تسمح بذلك

المادة ٧٧

عن تعيين المرصع اذا استحال ارضاع الام اولادها

اذا توفيت الام او اصبحت عرض بيع ارضاعها اولادها ، او استحال الرضا
ارضاع اولادها لسبب آخر ، يرجع حق تعيين الموضع الى الاب العاقل ، ثم للدي
الاب ، ثم للدي الام المسيحين احقرين ، الاقرب « لا تقرب »

الفصل الثاني

في الحضانة

المادة ٧٨

مدة الحضانة

مدة احضانة من انتهاء زمن الرضاعة الى ان يكتمل اولد السنة السابعة مسن
المر

المادة ٧٩

من الدم في حضنة اولدها

الام احق بحضنة ولادها اذا كانت غير مرتبطة برجل غير والدم وعرفت
بحسن السيرة والاحلاق والملاذرة على تربية الاولاد وصيبتهم

المادة ٨٠

من الحضنة او نعين من بنودها في حال عدم امكان حضنة الام اولدها
اذا توفيت الام او لم تتوفر فيها الشروط التي تحوفا حق الحضنة بموجب المادة
٧٩ من هذا القانون ، يعود حق وراحت حضنة اولد الى ابيه الماقل او الى من يصينه
ايوه الماقل

الباب السابع

في الولاية والوصاية

الفصل الاول

في بلوغ القاصر سن الرشد وفي تولي القاصر بعض شؤونه

وفي انتقال الولاية او الوصاية على القاصرة

المادة ٨١

من يصح القاصر راشداً

يصح القاصر راشداً بمجرد بلوغه سن الرشد بقرار في لائحة ولوائح المدنية

المادة ٨٢

امانة تصرف القاصر بعض شؤونه

يمكن للقاصر ان يتصرف بعض شؤونه بتعويض وليه او وصيه ، على ان مسؤولية هذا التصرف توجب هذا التعويض سمي على اولي او الوصي

المادة ٨٣

تحويل الولاية او الوصاية على القاصرة الى زوجها

او الى ولي زوجها او وصيه

اذا تزوجت القاصرة بتعويض وبها او وصيها تنتقل الولاية او الوصاية عليها الى زوجها الراشد ، وان لم يكن الزوج راشداً فالى وليه او وصيه .

الفصل الثاني

في الولاية

المادة ٨٤

الولاية الأخيرة

مضى انتهت مدة الحياة بعدد وصاله من عاقبة ، ويتولى الابن في الولاية
ولاية حصرية تفرقه تربية الابن وتربيته وتربيته جميع شؤنه ، ويصرف عليه
لا يصدق على الابن بقدر استغنائه من استغناء الابن ، ونحوه حتى الحياة عن الابن في
كل الامور التي تقوم من سنة ، ويبدوم حكم هذه الصلاحيات وواحدها في
يصبح الابن القاصر راشد

المادة ٨٥

الى من تعود صلاحيات وواحدها في الولاية بعد الاب

اذا توفي الاب او لم تتوفر فيه الاهلية للولاية على القاصر تعود صلاحيات وواحدها
الولاية الى الوصي القانوني على القاصر والادوية ، ثم يبين متى يشتركون بالوصاية
على القاصر

الفصل الثالث

في الوصاية

المادة ٨٦

الوصي المعين بوصية الاب

يجوز للاب ان يقيم بوصيته قبل وفاته وصيا او أكثر على اولاده القاصرين ، وان

يعني ذلك الوصي او اولئك الاوصياء من العائلة التي تفرصها الاسطة والقوانين المدنية على الاوصياء.

المادة ٨٧

من تختب الوصي اذا لم يجهد الاب بوصيه

ومن يختب ذلك الوصي

اذا لم يقيم الاب بوصيته وصيا او اكثر على ولاده القاصرين تختب المحكمة وصيا او اكثر على اولئك الاولاد القاصرين في خلال شهر بعد وفاة الاب يتولى او يتولوا - شعين المحكمة المدنية ذات الصلاحية - شؤون اولئك الاولاد القاصرين جميعا

المادة ٨٨

امانة انتخاب الاوصياء الاضافيين وتعيينهم

اذا تمرد على المحكمة وجود وصي يتكف القيد ماددة اموال القاصر وتزيت وتعليق وتهدية في غير واحد فلها ان تختب وصيي او اكثر ، وتقدم على المحكمة المدنية ذات الصلاحية تعيين الوصيين اللذين تختب او الاوصياء اللذين تختبهم ، وهذا ان تحدد صلاحيتها او صلاحيتهم ، وتبصر كل منها او بكل منهم تدبير قسم من شؤون القاصر المدنية او الروحية

المادة ٨٩

الاولوية في انتخاب الوصي

تتمتع المحكمة في انتدات اوصي على القاصر الاولوية التالية - ما لم توجد اشارات اخرى الانتخاب على غير هذا الترتيب - وتقدير هذه الاعتبارات يعود الى بصيرة المحكمة . اما الترتيب المار ذكره فهو : - الام ، قابو الاب ، فالاقرب

من عائلة الأب ، ولا قرب ، لا قرب من عائلة الأم المسيحية الى قلب

المادة ٩٠

عدم جواز انتخاب الوصي الذي تعارض مصالحه مع مصلحة القاصر
في انتخاب الوصي يجب ان يكون المحكمة عدم تعاضد مصلحة القاصر مع مصلحة
وصي فلا تختص وصي من كانت مصالحة تتقدم مع مصلحة القاصر

المادة ٩١

الانتخاب من مختلف الوصي التوفي

ذ توفي وصي في ذل . وحدث اوصية تخت المحكمة . ص آخر ، وتخت
من المحكمة مدنية ذات الصلاحية تعيين من تعهد بها الوصي التوفي

المادة ٩٢

فصل الوصي القاصر او المني الى مصلحة القاصر

اد رثت المحكمة ان الوصي يني . الى مصلحة القاصر عجزاً او عداً كان عليها
ان تختص وصياً آخر ، وتطلب من المحكمة المدنية ذات الصلاحية عزل الوصي المني .
وتعين مستحباً عوضاً عنه

المادة ٩٣

الاشراف على مصلحة القاصر قبل تعيين الوصي

الى ان يتم تعيين الوصي يتولى رئيس المحكمة الاشراف على شؤون القاصر ،
فيسعى بكل الطرق القانونية لدفع الضرر عن القاصر او لتعدي على حقوقه

المادة ٩٤

صلاحيات الوصي ووصاؤه

صلاحيات الوصي على القصر ووصاؤه هي اختصاصات ولواحيات التي تخص عليها الانظمة والقوانين المدنية المربية الاجر .

المادة ٩٥

مراجع الوصي فيما يتعلق بوصاؤه

مراجع الوصي في كل ما يتعلق بوصاية على القصر ووصاؤه ومباحث الناتجة عن الوصاية هو محكمة امنية ذات اختصاص

المادة ٩٦

تدوير المحكمة لشار البراء في هذا باب من هذا القانون

المحكمة اشار له في هذا باب من هذا القانون هي محكمة العرقة الانجليزية التي ينتمي اليها القصر او دي لا قرب الى محل اقامة القاصر

الباب الثامن

في لارث وحكامه

الفصل الاول

في صلاحية المحاكم والسيطات الانجيلية مذهبية الاخرى
فيما يتعلق بالارث وواجباته

المادة ٩٧

صلاحية المحاكم والسيطات الانجيلية لمذهبية الاخرى فيما يتعلق بالارث وموجباته
لا شأن للمحاكم لاخرى مذهبية في حكم الارث وموجباته اذ السلطات
الانجيلية المذهبية التي يمدد اليها صلاحيات لمحاكم الاخرى من صلاحيتها فيما
يتعلق بتلك الاحكام وموجباته كحصر في تلك الممتلكات من يتركها من الورثة او
وكلائهم القانونيين ، يستحق من الممتلكات الموروثة سبب عرقية من يتركها لورث
من الورثة ولستهم اى مورث وفي عد ذلك هو كل الامور المسوقة بالارث
كحصر الارث وتوزيعه ، متى واصلت من الممتلكات الموروثة وحقوقها في الحكم
المدنية ذات الاختصاص

الباب التاسع

في الوصية

الفصل الاول

في ماهية الوصية وشروطها

المادة ٩٨

ماهية الوصية

الوصية عقد يقدّمه المالك لغيره في كيفية تقسيم امواله المنقولة وغير المنقولة او بعضها بعد وفاته

المادة ٩٩

من لا يحل التصرف في الوصية

كل شخص راشد عاقل له الحق ان يوصي بجميع موجوداته من منقول وغير منقول لمن يشاء ، وراثيا كان او غير وراثي ، الا اذا توفي الموصي عن نكاح او ام او زوجة او زوج او اولاد ذكور كانوا او اناثا ، فان هؤلاء المذكورين ولكن منهم منفردا حقا لا يمكن ان يوصي ان يحرمهم و يحرمه اباه اذا كانوا احياء بعد موته

المادة ١٠٠

ما يحصن من تركه الموصي لكل من الورثة الطبيعيين قبل تنفيذ الوصية

يُحَصَّن من تركه الموصي قبل تنفيذ الوصية ما يأتي :

(١) عشرون في المائة للزوج والزوجة ، وحصة شري في المائة لكل من الاب والام الاحياء بعد موته . د لم يكن للموصي اولاد ذكورا كانوا او اناثا احياء بعد موته

(ب) حصون في امية الاولاد ذكور كانوا او اناثا الاحياء بعد موته ، د لم يكن معهم للموصي زوج او زوجة وب وام احياء بعد موته ، وهذه الحصون في امية ثوراع

كلها ، سوية على الأولاد ، ذكوراً ، كلاً ، و إناثاً ، أو تكون مكاملها نصيب
 الموجود منهم وحده حياً ذكراً أو أنثى
 (ج) إذا وجد مبيع أولاد الوصي الأحياء بعد موته روح أو زوجة وأب وأم حياء
 بعد موته ، فإنَّ الحصة لأحياء منهم تكون حصة في المأية للزوج أو
 الزوجة ، خمسة في المأية لكل من الأب والأم ، وثلاثون في المأية للأولاد نزع
 عليهم ، سوية ذكراً ، كلاً ، أو إناثاً ، أو تكون مكاملها نصيب الموجود
 منهم حياً ذكراً كان أو أنثى

الفصل الثاني

في تعديل الوصية وطرق تسجيلها

المادة ١٠١

من الوصي في تعديل وصيته

يجوز للوصي العاقل الراشد ان يعدل أو يغير وصيته كما يشاء متى

المادة ١٠٢

من نكونه الوصية نافذة

الوصية المحيية الموقع عساً من الوصي بخط يده . أو التي سبيل بطابع « بصمة »
 اصم الموقع في موقع رسمي امام شهود ، والمثبتة في الشرط التي تنص عليها المادة
 ١٠٣ من هذا القانون ، هي وحدها نافذة دون خلاف ، و تكون معمولة بها دون
 دعوى . الحكم . ام الددوى مستثناة من هذه الوصية فهي من صلاحية المحكمة
 المدنية متى الاختصاص

الباب العاشر

في الوقف واحكامه

الفصل الاول

في ماهية الوقف وشروطه العامة

المادة ١٠٤

ماهية الوقف

الوقف حبس العين على ملك الوقف او ملك الله تعالى والصدقة الممنوعة لمرء او
لجنة معينين

المادة ١٠٥

كيفية عقد الوقف

يُعقد الوقف بوصية الوصي قبل موته او بعد حاض منصوصاً بحضور شاهدين
على الأقل ، موقع من الواقف والشاهدين او الشهود ، ومصدق من الدوائر المدنية
ذات الاختصاص ، او من رئيس محكمة مذهبية

المادة ١٠٦

شروط الوقف العامة

يشترط في الوقف ان يكون مؤبداً لفظاً ومعنى ، وان يكون محدوداً من منقول
او غير منقول ، وان يكون ملك الواقف ، وان لا يكون محجوراً او مرهوناً او موقوفاً
هراً من دين ، وان يكون ثبوته مربوطاً بشرط ، وان يكون الوقف عند نفسه في
الحالة التي تحولت حتى التصرف بملكه

الفصل الثاني

في الأوقاف التي تدخل في صلاحية تدبير المجمع الأعلى
والمحكومات المحلية بملكية الأوقاف الأخرى

المادة ١٠٧

الأوقاف التي تدخل في صلاحية تدبير المجمع الأعلى

- يخضع في صلاحية مجمع الأعلى تدبير شؤون الأوقاف الآتية بيدها
- (١) الأوقاف التي تخضع لسلطة الأوقاف العامة أو لسلطة كائنة أخرى
 - (٢) الأوقاف التي تخضع لسلطة الأوقاف الخاصة أو لسلطة كائنة أخرى
 - (٣) الأوقاف التي تخضع لسلطة الأوقاف العامة أو لسلطة كائنة أخرى
 - (٤) الأوقاف التي تخضع لسلطة الأوقاف العامة أو لسلطة كائنة أخرى
 - (٥) الأوقاف التي تخضع لسلطة الأوقاف العامة أو لسلطة كائنة أخرى
 - (٦) الأوقاف التي تخضع لسلطة الأوقاف العامة أو لسلطة كائنة أخرى
 - (٧) الأوقاف التي تخضع لسلطة الأوقاف العامة أو لسلطة كائنة أخرى
 - (٨) الأوقاف التي تخضع لسلطة الأوقاف العامة أو لسلطة كائنة أخرى
 - (٩) الأوقاف التي تخضع لسلطة الأوقاف العامة أو لسلطة كائنة أخرى
 - (١٠) الأوقاف التي تخضع لسلطة الأوقاف العامة أو لسلطة كائنة أخرى
- وقدما ان يعود تدبيرها الى المجمع الأعلى

المادة ١٠٨

الأوقاف التي تدخل في صلاحية تدبير المحاكم والسلطات المحلية

المجلس الأعلى (أي عبر المجمع الأعلى)

يعود الى المحاكم والسلطات المحلية بملكية الأوقاف الأخرى (أي غير المجمع الأعلى)
صلاحية تدبير الأوقاف الآتية بيدها :

الفصل الثالث

في صلاحيات وواجبات المراجع التي يعود اليها تدبير الاوقاف

المادة ١١٠

صلاحيات وواجبات المراجع التي يعود اليها تدبير الاوقاف

أهم الصلاحيات التي لمراجع تدبير الوقف و واجبات التي على هذا المراجع ما يأتي :

(١) تعيين المتولي على وقف في حال عدم حيييه في عقد الوقف ، وتحديد اعمل هذا المتولي ، و الاشراف على ما يجريه من الاعمال المتعلقة بالوقف ، و عرض النضارة عليه عند المزموم ، و محاسبته و عمله عند عدم ثبوت كفايته او سوء تصرفه و تعيين حلقه اذا توفي او استقال او غرل

(ب) استلام ايرادات اوقف و توزيعها على من حسن الوقف مستعتم

(ج) السعي لتحسين الوقف و زيادة ايراداته

(د) استدلال الوقف بتعديق المحكمة المدنية ذات الاحصاص متى تمت ان الاستبدال يقول ان مصلحة المستعتم بالوقف

(هـ) المدافعة و المرافعة في الدعاوى المتعلقة بالوقف و ما يتفرع عنها ، و تعيين الوكلاء المدافعة و المرافعة في تلك الدعاوى و متفرعاتها اما رناً او بواسطة المتولي على الوقف ، اذا كانت الصلاحيات التي تخو به اذهب بصوص عقد الوقف او بخونه ايها قرار تعيينه تشمل حق المرافعة و المدافعة و تعيين الوكلاء

(و) تخصيص الاعانات اللازمة لتحسين الوقف و صلاحته و مراعاة على كيفية استعمال تلك الاعانات

(ز) تحديد مآثرت و احوال المتولي على الوقف و من يقوم بمخدمة معنة للوقف

(ح) تعيين مستحقي المنفعة من لوقف المحبوس لمنفعة افراد عائلة الخيلية ، و درجة استحقاق كل منهم

المادة ١١١

ما يجب انه تفيد به مرجع تدبير الوقف

لا يجوز مرجع تدبير الوقف ان تتجاوز في تدبيره ارادة الوقف او الشروط
المصية في عقد الوقف او مبررات هذا تدبير ولا سلطة والقوانين المدنية
المرفوعة الاجراء

المادة ١١٢

عدم جواز بيع الموقوف او وقفه وشروط استيفائه

الموقوف لا يباع ولا يورث ولكنه يستأجر بصدق مرجع ذي الصلاحية
لتدبيره، ويوجب الاستئجار موافق لمصلحة المرجعية لاحرا، لا يعادل قيمته او يزيد عنها
دانست ان الاستئجار المصلحة سبعة سنين

الفصل الرابع

في من يتنعم بالوقف ومتى يبدأ الانتفاع به

المادة ١١٣

من يتنعم بالوقف

يختص حق الانتفاع بوقف بالامرد والحجاب او الكنائس والمؤسسات بدين
يعتبرهم او التي يقيم الوقف في عقد الوقف، وما قدر الذي يختصه الوقف في هذا المقادير
سكن من هؤلاء الامرد او هذه الجماعات او الكنائس او المؤسسات، وادام يختص
الوقف في عقد الوقف بمقادير معينة لتوزيع الانتفاع يعود حق تعيين هذه المقادير الى
مرجع تدبير الوقف

سنة ١١٢

م ١ لادفع موقوف

م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف
لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف

الفصل الخامس

م ١ لادفع موقوف

سنة ١١٥

م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف

م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف
م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف
م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف
م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف
م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف

سنة ١١٦

م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف

م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف
م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف
م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف م ١ لادفع موقوف

مادة ١١٧

مرجع التولي على الوفاء

مرجع التولي على الوفاء في كل مورد متعلقه بوفاء هو مرجع تدبير الوفاء

مادة ١١٨

مواصفات التولي على الوفاء

تولي على الوفاء يجب ان يكون من طرف مرجع الوفاء
و ان يكون له صلاحية الوفاء في كل مورد

الفصل السادس

في مرجع الوفاء بلائى مدروها

مادة ١١٩

مرجع الوفاء المدونة في المادة ١٠٨ من هذا

القانونه التي بتدليس مدروها

ان تلاحظ الفرقه و قول حبيب و حصة محلية مدعية معده بعود ليا
تدبر الوفاء و كثير من لادقو المحذوف في مادة ١٠٨ من هذا القانون و هو
يجمع و على شروح هذا المدونة و لانتها و هو ان مدعية امرية ادعاء حق تدبير
لادقو في كانت صلاحية تدبيرها من اختصاص محكمة او لمرتب او سلطة
الحجبيه المدعية بمعية بني بلاشت

المادة ١٢٠

مراجعة الدواوين التي يعود مديرتها الى المحمم

الاعلى في حال نفوس المحمم الاعلى

اذا تلاشى المحمم الاعلى يعود جميع صلاحيات هذا المحمم فيما يتعلق بتدبير
الدواوين المحددة في المادة ١٠٧ من هذا القانون والصلاحات التي تكون قد تحولت الى
هذا المحمم بموجب المادة ١١٦ من هذا القانون ، الى الهيئة التي تحلها في تولي شؤون
الطائفة الانجيلية العامة في الجمهورية السورية والثانية بموجب نصوص هذا القانون
وانصوص الانظمة والقوانين المدونة المراجعة الاحراء .

الباب الحادي عشر

في تفسير هـ القانون ، واسداس القواعد التي لا يـ
هـ القانون عليها ، وفي تـ هـ القانون واورامه

الفصل الاول

في تفسير هذا القول والسد في قوله حتى لا يفسد هذا القول عليها

177

فی ہمسرہ و راہبہ

اد اشكال لهم احدى مودعهما بدس مودعهما في اشكال ههنا
اف رئيس المحم الاي

۱۷۷۰۰۰

استقامت صدقات الحکمر عیث لا یمن فدا سوره علقه

حيث لا يوجد نص في هذا الشأن في مراسلات من المحكمة العربية بحق
المحكمة ان تصفح مستندات المحكمة في ذات الامر من انفسه والمؤلفين العربية
المرعية لاحر ، المعمول بها في الجمهورية التي تسمى ذات محكمة لهما

الفصل الثاني

في تحوير هذا القانون

۱۴۳۰

كبد: نخور شهره النابره

(١) بتقديم احد احكام قه فاحصيا في حقه الجمع الاعلى تهديفة بواسطة
امين سر الجمع الاعلى بدكر فيه مقاصد مدونة مراد التي يرى مذهبهم والاعمال

والأساس التي يزعمها موجه ذلك ، على انني يقتضيه كـ . هذه بعض عديده
 (ب) مدرس هذه التجميع داعي سعيه ذلك لاقتراح ، وشاركت مع مديده ،
 وقد قرأته في عدة مناسبات في رقبتي كـ قدم وصوره بغير عني مع مقدم
 تجبه الى التجميع الاعلى بدرس واثير و ما يستعد .
 (ج) في حالت هذه التجميع الاعلى استفيضة لاقتراح بعد عريده في التجميع
 (د) مدرس التجميع الاعلى وقد قرأته في عدة مناسبات و ما و مرعي دهر .

الفصل الثالث

في مذهب

مذلة ١

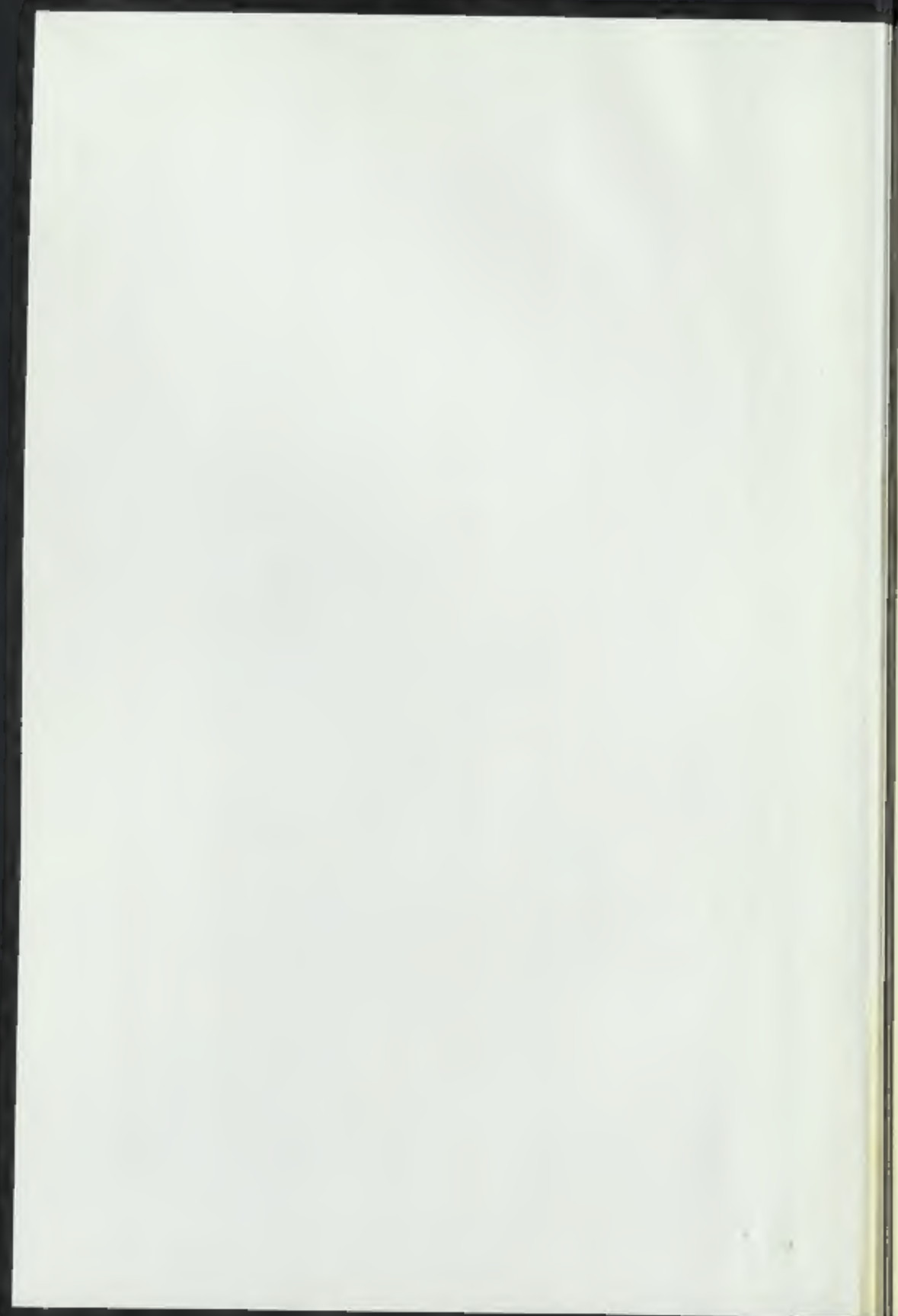
ارام لهذا المذهب

اصبح هذا المذهب مذهب ومرعي المذهب ، شملت التجميع داعي في عدة لاجبة
 في سوريا ولسان في جبهة القابلية في مركز الخوارت مدينة في صهيون تشوي في
 في الزاوية والعشرين من شهر آب سنة ١٩٠٠ م . في وقتها و رغب في تصدده بعض
 معقول قلوب الاحول شرعية تصاعده لاجب في سوريا ولسان المذهب و ذلك
 اعتبارا من هذا المذهب

استغنى

مطالع برادر رزائي

قلمرو ۶۲-۶۱



QUE LIBRARY

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00500672

U.S. LIBRARY

